

تصورات الخطاب الاتصالي بالمنظمات الدولية لحوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان (دراسة تحليلية)

محمود عاطف شهاب الدين

مدرس العلاقات العامة والإعلان

كلية الإعلام - جامعة الأزهر

ملخص البحث

يستهدف هذا البحث رصد التصورات الإيجابية والسلبية للخطاب الاتصالي بمنظمات حقوق الإنسان الدولية تجاه حوكمة الذكاء الاصطناعي في أعمالها عبر ما تنشره في مواقعها الإلكترونية الرسمية، ويعتمد على المنهج الوصفي والتحليل الكمي النوعي لعينة مسحية شاملة لفترة الدراسة الزمنية من بداية 2021 وحتى نهاية 2024 وعمدية لموقعي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية. لاستنباط حدود مفهوم حوكمة توظيف التقنيات الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان في ظل التحديات التي تواجهه والمبادئ التي يركز عليها لتقديم حلول تعزز الاستفادة من الجوانب الإيجابية للتقنيات وتحد من الجوانب السلبية والمخاطر. وتوصل البحث إلى أن حجم تناول القضية في موقع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أكبر بالمقارنة مع منظمة العفو الدولية، والتصورات السلبية حول توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان هي الأعلى في الموقعين بنسبة (76.2%)، والنقد هو أكثر أساليب التناول بنسبة (68.8%)، وأن حوكمة الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان تواجه أربعة تحديات أهمها الافتقار إلى التحكم في الأنظمة. وتوظف خمس تقنيات أساسية أهمها الخوارزميات وروبوتات الدردشة. وترتكز على أربعة مبادئ أهمها احترام استقلالية الإنسان. وتقدم سبع حلول أهمها تطوير أدوات تقنية للسيطرة والتأثير.

الكلمات المفتاحية:

الاتصال – الخطاب – الذكاء الاصطناعي – حقوق الانسان – المنظمات الدولية

Abstract

This research aims to monitor the positive and negative perceptions of the communication discourse of international human rights organizations towards the governance of AI in their work through what they publish on their official websites. It relies on the descriptive method and qualitative quantitative analysis of a comprehensive survey sample for the study period of time from the beginning of 2024 to the end of 2021 for the websites of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights and Amnesty International. To explore the limits of the concept of governance of the use of artificial intelligence technologies in human rights in light of the challenges it faces and the principles on which it is based to provide solutions that enhance the utilization of the positive aspects of the technologies and limit the negative aspects and risks. The research found that on the OHCHR website, the volume of coverage of the issue is higher compared to Amnesty International, negative perceptions about the use of AI in human rights are the highest on both sites (76.2%), criticism is the most common form of coverage (76.2%), and governance of AI in human rights (76.2%). AI governance in human rights faces four challenges, the most important of which is the lack of control over systems. It employs five basic technologies, the most important of which are algorithms and chatbots. It is based on four principles, the most important of which is respect for human autonomy. It offers seven solutions, the most important of which is the development of technical tools for control and influence.

keywords

Communication - discourse - Artificial Intelligence - Human Rights - International Organizations.

يتنامى الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات المختلفة بين تأييد، وترقب، وتخوف من قبل المستخدمين. وبعد ما أصبح واقعاً بالمنظمات المختلفة ينبغي الاستفادة منه ورصد أضراره للحد منها؛ لأنه من منظور التنمية المستدامة ينبغي استخدام التقنيات الحديثة بحيث لا تنال من قدرة المنظمات وشرعيتها وقرارها. والحديث حول ذكاء اصطناعي صديق للمنظمات يتطلب بحثاً عميقاً لتصورات هذه المنظمات حول تقنيات الذكاء الاصطناعي وقدرتهم على التعامل معها وتسخيرها والسيطرة عليها. وخاصة المنظمات الدولية لحقوق الإنسان؛ والتي لتصوراتها تأثير على اتخاذ القرار فيها، كما أن تعاونها مع الاحتياجات التكنولوجية يمكن أن يحسن آدائها أو ينال من قدراتها الفعلية في الميادين العالمية والمجالات الإنسانية.

وقد دخلت تقنيات الذكاء الاصطناعي بالفعل في أعمال المنظمات الدولية، بصفتها ضرورة متزايدة وأداة قوية في كل جوانب حياة الإنسان الذي يعيش عصر البيانات الضخمة. إضافة إلى أن طبيعة المنظمات الدولية وتكوينها كممثل للدول الأعضاء فيها أو المشاركين في أعمالها من مناطق مختلفة وارتباطها بكثير من القضايا الدولية المختلفة، التي تهم العالم ويجعلها في صدارة المهتمين بميزات تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحدياته. حيث تساعدهم على أداء المهام في هذا النطاق الواسع أو توجه جهودهم في غير موضعها وتؤثر بالسلب على أداء المهام بكفاءة في ضوء تعدد أوجه استخدام هذه التقنيات في أعمال المنظمات الدولية سلباً وإيجاباً. فعلى سبيل المثال بعض المحاكم الدولية لديها لجان ذكاء اصطناعي لاستخدامه في القضاء، وقد استخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان، وفي الحرب الروسية الأوكرانية، كما تم استعماله في التزييف والتلاعب بالأراء والدعاية، مع استخدامه في العدالة الجنائية والتمويل والرعاية الصحية والتعليم وحقوق الإنسان واللاجئين، إضافة إلى التوثيق والأرشفة وغيرها من القضايا التي تمثل جوهر أعمال المنظمات الدولية الحقوقية.

ولأن المنظمات الدولية تؤدي دوراً حاسماً في الحوكمة العالمية، وتسعى لمواجهة التحديات الكامنة لتعزيز تأثيرها، ولها قدرة على التكيف في عالم دائم التغيير والتطور المستمر. فإن التوسع والتعمق في المنظور الخاص بالتحديات والمخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي وتأثيراته على أعمال المنظمات الدولية يحتاج إلى المزيد لمعرفة أوجه القصور والدعم وتحديد الضمانات التي يمكن وضعها. فقد يترتب على توظيف الذكاء الاصطناعي آثار تتعارض مع أعمال المنظمات الدولية وخاصة القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وغيرها. ويؤدي الانتشار السريع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في أعمال المنظمات الدولية وغيرها بجميع أنحاء العالم إلى ضرورة البحث في الحوكمة المعيارية لحماية الحقوق الفردية، أو بعبارة أخرى الأخلاق؛ لنحدد من أو ما الذي يُشرف على الذكاء الاصطناعي ليتصرف بطريقة مقبولة لجموع البشر، وهذا من خلال الفهم الأوسع والأعمق للمخاطر والتحديات التي تعزز فوائد الذكاء الاصطناعي وتقلل من المخاطر السلبية التي يفرضها.

وتستعرض المنظمات الدولية لحقوق الإنسان تصوراتها حول تقنيات الذكاء الاصطناعي في خطابها الاتصالي بالمواقع الرسمية؛ لتوضّح رؤيتها الاستراتيجية ورسالتها الجماهيرية ومشاركاتها الفكرية في الفعاليات المختلفة لمتابعيها حول العالم. كيف تستفيد من تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمالها وأنشطتها وكيف تتعامل مع سلبياتها الفعلية في ضوء الحرص العالمي على حوكمة هذه التقنيات في مجال حقوق الإنسان. ونظراً لتزايد انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومسؤولية المنظمات الدولية في الحوكمة العالمية وتأثيرات هذه التقنيات على أعمالها، والحاجة الفعلية إلى حوكمة هذه التقنيات في مجال حقوق الإنسان، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تتحدد في:

- ترصد محددات حوكمة الذكاء الاصطناعي في تصوّرات الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية بمجال حقوق الإنسان.

- تمثل مشاركة عربية لتحليل سلبيات تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال المنظمات الدولية لحقوق الإنسان واستنباط ضوابط استخدامها.

- تواكب مجريات الأحداث والصراعات العالمية حيث زيادة توظيف الذكاء الاصطناعي في الكوارث والحروب والأزمات التي يمر بها العالم ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً.
- تضيف للمكتبة العلمية والإعلامية رصيذاً معرفياً يغطي الندرة في تفسير علاقة اتصال المنظمات الدولية في ضوء توظيف الذكاء الاصطناعي بالأعمال المعيشة.
- تقدم استراتيجيات حلول لحوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان من واقع الممارسات الميدانية لمنظماتها الدولية.

الدراسات السابقة

لتقنيات الذكاء الاصطناعي استخدامات متعددة بالمجالات المختلفة؛ ومنها مجال حقوق الإنسان، الذي استفاد وتضرر، وقد توظف في أعمال لا تخدم الإنسانية وتتركب من خلالها جرائم ضدها؛ لذلك فإنه لحكمة هذه التقنيات ينبغي تعزيز جوانب الاستفادة منها والحد من أضرارها في أعمال المنظمات الدولية. وذلك بفهم تصورات الخطاب الاتصالي نحو التقنيات ذاتها، فرصها وتحدياتها في مجال حقوق الإنسان، المبادئ الأخلاقية والقانونية والسياسية لحكمتها. وهذه هي عناصر استعراض تحليلات الدراسات السابقة وثيقة الصلة بموضوع بفكرة البحث الحالي، على النحو الآتي:

أولاً: تصورات الخطاب الاتصالي لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

تتنوع وجهات نظر الخطاب الإعلامي الذي تنتجه وسائل الإعلام والمنظمات حول فوائد وأضرار تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأعمال الدولية المختلفة، ما يعكس تصورات كل مؤسسة أو وسيلة إعلامية طبقاً لأيدولوجياتها وتجاربها الخاصة التي قد تؤثر على موقفها من هذه التقنيات مستقبلاً، وقد تمحورت تصورات الخطاب الاتصالي والإعلامي عن الذكاء الاصطناعي في الآتي:

- ازدياد شعبية الذكاء الاصطناعي في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بالخطاب الاتصالي ثم انتقاده مع مرور الوقت، وتعد التقارير الإخبارية عاملاً مهماً في بناء معرفة البيانات النقدية بين الجماهير العادية، وهذا ما أكدته تحليل أربعة منافذ إعلامية دولية لصحف دولية لمعرفة تأطير الأخبار بالذكاء الاصطناعي لفهم الخطابات الإعلامية الخاصة بالأتمتة في ضوء الاستكشاف النقدي، (Nguyen & Hekman, 2024).

- ساعدت تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي روسيا (الكرملين) في إعادة تشكيل الهوية الإقليمية الأوكرانية، حيث استخدمت علامات وأدوات مختلفة، وتبين من مستوى الممارسات الخطابية للمسؤولين الروس السعي لتغيير الهوية الإقليمية للدول المجاورة، وقد استخدمت ذلك عن وعي لإعادة صياغة الهوية الإقليمية الروسية والأوكرانية، والتحول من حالة؛ (أوكرانيا تخسر الحرب) إلى حالة (روسيا في حالة حرب مع الغرب) لإنقاذ الأوكرانيين وحماية روسيا وهويتها وحتى حضارتها واستخدام السرد الخاص لإعادة الألفية التي تمكن من تغيير الفضاء الجيوسياسي الحالي، وهو ما كشفه تحليل الخطاب الإعلامي للصحف الروسية ذات الانتشار على نطاق واسع في دراسة حالة لحرب أوكرانيا عام 2022 (Brusylovska & Maksymenko, 2023).

- وجود اختلاف وتخوف لدى الكتاب حول الصراعات والأزمات المحتملة التي قد يسببها (ChatGPT) في مجالات؛ البحث الأكاديمي والنشر، والتدريس والتعلم، الموارد البشرية. لذلك ينبغي الاهتمام بأخلاقيات التعلم باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والبحث المستمر في التحديات والمخاوف الناتجة عنها، فرغم أن (ChatGPT) كروبوت دردشة له تأثير قوي في إنشاء نصوص واقعية بناء على طلبات المستخدم، لكنه يفرض تحديات أخلاقية على النزاهة الأكاديمية والتأليف والنشر، وهو ما أوضحه تحليل الخطاب لأربع وسائل إعلام تضمنت (72) مقالة لكتاب متخصصين؛ للكشف عن الآثار الأخلاقية لـ (ChatGPT) على أبحاث العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتعليم العالي، (Nam & Bai, 2023).

- يوجد فهم محدود لدى المتخصصين عن الذكاء الاصطناعي كما تؤثر هذه التكنولوجيا على مهنة الاتصالات ككل أكثر من الطرق التي تعمل بها المؤسسات ذاتها، وهو ما أوضحه تحليل خطاب ممارسي الاتصالات في أوروبا عبر دراسة وصفية عابرة للحدود شملت (2689) مفردة لمعرفة تصوراتهم حول الذكاء الاصطناعي وإدارة الاتصالات في ضوء افتقار الخطاب الاتصالي الأكاديمي إلى وجهة نظر الممارسين، والتي كشفت عن فقر في الكفاءات الفردية ووجود معاناه في مستويات مختلفة من المسؤوليات غير الواضحة تمثل تحديات ومخاطر رئيسية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الاتصالات (Zerfass & Others, 2020).

وتكشف النتائج السابقة عن تصورات إيجابية وأخرى سلبية في الخطاب الاتصالي للمؤسسات بالمجالات المختلفة. هذه التصورات تعد أساساً في خطواتها المستقبلية نحو التعامل مع هذه التقنيات في مجال أعمالها. وهذا الاستخلاص هو أحد الركائز التي تقوم عليها الدراسة الحالية؛ حيث إن تصورات الخطاب الاتصالي للمؤسسة أو المنظمة من تقنيات الذكاء الاصطناعي تعكس تعاملاتها وإدارتها لها بمجال عملها سواء علمي أو إعلامي أو حقوقي أو سياسي أو غيره.

ثانياً: تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على أعمال المنظمات الدولية

يمكننا معرفة تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على المنظمات الدولية في ضوء تأثيراتها الإيجابية والسلبية على الأعمال التي تقوم بها. باعتبار أن هذه المنظمات لها انتشار عالمي وخدمات واسعة النطاق، وتحتاج إلى توظيف التقنيات في إنجاز الأعمال الخاصة بها بالدول المختلفة. وقد أوضحت الدراسات السابقة في هذا الجانب عن الآتي:

- يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي الخاصة بمعالجة البيانات الضخمة في تحسين المعلومات ودعم النظم القضائية. وباختبار ذلك بأوكرانيا بعد الحرب الروسية عليها واحتياجها إلى نظم قضائية آلية، من خلال تحديث أنظمة التشغيل الآلي الحالية للمحاكم للتكامل مع الأنظمة الأوروبية وتحسين القدرات التحليلية في معالجة مجموعات البيانات الضخمة والتكيف مع الإطار القانوني لتشغيل نظم معلومات المحاكم بالتشريعات الأوروبية، حتى يتوافق تنظيم مستودعات البيانات وتدفق المعلومات مع معايير الاتحاد الأوروبي؛ للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا عبر أدوات تحليل بيانات موثوقة وتوحيد للعمليات والرقمنة وأمن البيانات والسجلات المتكاملة، والاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) لزيادة كفاءة تحليل القرارات، وهو ما كشفت عنه الدراسة الوصفية الشاملة التي تجمع بين تحليل الأدبيات وتحليل التشريعات والتحليل النقدي والمقارنة ودراسة الحالات لاقتراح حلول جديدة لتكنولوجيا المعلومات في تحسين قانون الإجراءات القانونية الدولية. (Teremetskyi & Others, 2024).

- الأدوات الحالية لمكافحة الجرائم الإلكترونية لا تتطابق مع سياق تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم تحليل للمبادرات السياسية الخاصة بالمنظمات الدولية؛ ولذلك من الأهمية وجود تصور بديل لإنشاء استجابات سياسية فعّالة لمكافحة الجرائم الإلكترونية المرتكبة باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي. وتكوين فرق عمل وطنية معنية بالجرائم الإلكترونية تتألف من سلطات إنفاذ القانون وممثلين عن السلطة القضائية ومطوري تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ومقدمي الخدمات العالمية كوسيلة فعّالة لتنسيق معالجة السلوكيات غير المشروعة المتعلقة بإساءة استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وخاصة أن سلطات إنفاذ القانون الوطنية ليست مستعدة للتعامل الكامل مع الأبعاد التقنية والقانونية للذكاء الاصطناعي، وهو ما تبيّن من التحليل الوصفي للجريمة السيبرانية والذكاء الاصطناعي بالمنظمات الدولية التي تعمل في مجال العدالة الجنائية والصكوك الدولية سارية المفعول (Velasco, 2022).

- تُساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي الخاصة بالبلوك تشين (Blockchain) في الحد من جريمة غسل الأموال التي تضر باقتصاد الدول، ورغم ذلك لا يوجد قانون شامل يحدد مفهوم البلوك تشين واستخداماته في مكافحة الجريمة مع إنها تقنية تمهد الطريق لسلطات مأمور الضبط الإلكتروني بالدولة. كما إن إطلاق مصطلح العملات الافتراضية غير دقيق ولذلك اختلفت الدول من حيث الاعتراف التشريعي به، فالولايات المتحدة الأمريكية وكندا تعاملت بها في

حين حظرته مصر والأردن للحد من جريمة غسل الأموال، وهو ما اتضح من التحليل الوصفي لدور تقنية البلوك تشين في الحد من جريمة غسل الأموال. (اسماعيل، 2023).

- يعتمد (13) كياناً تابعاً للأمم المتحدة في (19) دولة (25) مشروعاً يستخدم الـ (Blockchain) في وثائق الأمم المتحدة التوجيهية، وحفظ السجلات غير القابلة للتغيير، ونقل القيمة، والعقود الذكية، ومع ذلك كان الاستخدام في مشاريع تجريبية ركزت معظم أنشطتها الاستثمارية على تطوير المفاهيم، وينبغي الانتقال من المشاريع التجريبية إلى التطبيقات على مستوى المؤسسة والمنظمات التابعة لها، وهو ما كشفت عنه دراسة الحالة للابتكارات التي يساهم بها البلوكتشين (Blockchain) في المنظمات الحكومية الدولية، وهو جزء من خطة تعاون كيانات الأمم المتحدة مع كيانات خاصة لدعم جهود الدول في مواجهة تحديات التنمية، ويتوقع أن تقوم البلدان بتحسين قدراتها في تطوير وإنفاذ لوائح (Blockchain) أثناء سعيها في المبادرات الدولية (Katuu, 2022).

- تعد تقنية البلوكتشين (Blockchain) أداة قوية لتحقيق الهدف التاسع والسادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، حيث تساهم في توفير الهوية القانونية للجميع؛ لأن افتقاد الهوية يشكل تهديداً كبيراً للكرامة الإنسانية، كما تساعد في تحسين تقديم المساعدات والقضاء على الطرف الثالث والوسيط، والتوفير في التكاليف والرسوم المتعلقة بالمعاملات، وضمان الشفافية من خلال مراقبة استخدام الأموال، وهو ما تبين من خلال دراسة حالة وتحليل المحتوى الأدبيات والأبحاث ذات الصلة والتقارير والمقالات الرسمية للأمم المتحدة، لاستكشاف أهمية هذه التقنية في تحسين فعالية المساعدات الإنسانية المعاصرة بقضايا اللاجئين والنازحين من خلال التركيز على إدارة الهوية الرقمية وتتبع تسليم المساعدات (Ruzafa, 2021).

- توجد تحديات تؤثر على البعثات اللوجستية الإنسانية في حالة اعتمادها المفرط على البيانات الضخمة؛ وينبغي الحذر منها لأنها ليست الدواء الشافي من جميع الشرور كما يعتقد البعض وكشف الواقع عن ضرورة الحذر منها وعدم اعتبارها ذات أهمية متزايدة، وخاصة في التطبيق بالنزعة الإنسانية الرقمية لعمليات الإغاثة؛ لأن حياد البيانات مزعوم ويجب أن تظل الجهود الإنسانية متباعدة لتحقيق أن البيانات لا تمثل الواقع الحقيقي على الأرض بالضبط، وهو ما تبين من التحليل الوصفي وتحديد الفئة وتقييم المواد المتعلقة بحالات الكوارث من قبل مايرينج في 2004. للكشف عن التحديات التي تواجه استخدام البيانات الضخمة في الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها المنظمات الدولية. (Sharma & Joshi, 2020).

- توجد إشكاليات واقعية في المساعدات الخارجية. ورغم أن تقنية البلوكتشين (Blockchain) تساعد في تقديم فوائد لا يمكن إنكارها لجعل المساعدات أكثر فعالية إلا إنها ليست الحل السحري؛ لذلك لا بد أن تثبت هذه التقنية وظائفها الكاملة وموثوقيتها واستدامتها في العالم الحقيقي قبل أن تتبناها الدول والمنظمات لحل إشكاليات المساعدات الخارجية، وبالتالي فإن تعميم استخدامها يواجه تحديات كبيرة لعدم فهم الأبعاد الكاملة والقدرة على التحكم فيها لضمان سلامة الأعمال المنفذة من خلالها، وهو ما أوضحته الدراسة التحليلية الاستنباطية للخطاب الصادر عن أربع منظمات تقدم مساعدات خارجية، لمعرفة مدى اسهام هذه التقنية في تعزيز فعالية وكفاءة حوكمة المساعدات الخارجية، التي تقتصر إلى الالتزامات الموثوقة بين الدول واستخدام تطبيقات مثل التسليم الآمن للمساعدات الإنسانية وخدمات الهوية الرقمية وإثبات المصدر (Reinsberg, 2019).

وتشير نتائج الدراسات أعلاه إلى أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي المختلفة يؤثر إيجاباً وسلباً على أعمال المنظمات الدولية ويتطلب رصدًا وبحثاً مستمراً للوقوف على تحدياتها والإشكاليات الناتجة عنها في أعمال المنظمات الدولية، وهو ما انطلقت منه الدراسة الحالية التي تهدف لرصد التصورات الإيجابية والسلبية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من واقع خطابها الاتصالي في المواقع الرسمية الخاصة بها.

ثالثاً: مبادئ حوكمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في أعمال المنظمات الدولية

وللوقوف على المعايير والمبادئ اللازمة لحوكمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في أعمال المنظمات الدولية، والتي تتطلب رصد السلبيات وإيجاد آليات للتعامل معها، والإيجابيات لتعزيز توظيفها في الأعمال وتحقيق أعلى استفادة منها لأجل نمو مستقبلي مستدام. وقد أشارت الدراسات السابقة في هذا الجانب إلى الآتي:

- أهمية الالتزام بقوانين ومعايير ولوائح حماية البيانات، رغم أن الموازنة بين استخدام هذه التقنيات والمعايير الأخلاقية والقانونية مهمة معقدة، فاستخدام البيانات الضخمة بحملات العلاقات العامة للولايات المتحدة الأمريكية يواجه تحديات ومخاوف بشأن انتهاك الخصوصية في جمع البيانات، وخطر التحيز والمعلومات المضللة في المحتوى الذي ينشأ بواسطة الذكاء الاصطناعي، وهو ما تبيّن من التحليل الاستقرائي للبيانات الثانوية لمجلات الإنترنت في ضوء نظرية النفعية والأخلاق القائمة على الحقوق، للكشف عن الآثار الأخلاقية والقانونية لاستخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في حملات العلاقات العامة بالولايات المتحدة (James, 2024).

- توجد فجوات في استخدام الذكاء الاصطناعي قد تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وتعطل بشكل كبير بعضها، وبالتطبيق على برنامج إسرائيل ورغم اختلافه عن الاتحاد الأوروبي؛ إلا إن ثغرات تنظيم القطاع الخاص والأمن القومي كانت سبباً في انتهاك حقوق الإنسان، ما يتطلب تطوير معايير ومواثيق دولية تضمن عدم التأثير على حقوق الإنسان، وهو ما أوضحه التحليل القانوني المقارن لدور الذكاء الاصطناعي في حماية حقوق الإنسان؛ أفاق أوروبا والشرق الأوسط، لاستكشاف الفروق بين قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي، واتفاقية الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والمبادرة الوطنية للأنظمة الذكية الأمانة لإسرائيل (Suleimanova, 2024).

- تطبيقات الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين؛ لها آثار إيجابية وأخرى سلبية، ما ينبغي معه الموائمة بين استخدامها وانتهاكها لحقوق الإنسان وذلك من خلال تقنين القانون الوطني مع المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، وهو ما تبيّن من التحليل الوصفي لبحث تأثيرات تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان في العمل الأمني، باعتباره ركيزة أساسية في أعمال هذا القطاع وخاصة في جمع البيانات والتنبؤ بالجرائم والقدرة على الاستجابة. (عبد الرحمن، 2024).

- تطرح تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي العديد من التحديات القانونية والأخلاقية في العديد من القطاعات ومجالات الحياة، ذات طبيعة ازدواجية؛ تؤدي إلى انتهاك حقوق الخصوصية الفردية أو حتى تعزيزها، لذلك ينبغي وضع إطار تنظيمي ملائم لتوجيه التطور السريع يتوافق مع قواعد حقوق الإنسان ويحقق أهداف التنمية الشاملة، من خلال قوانين تتعلق بمسؤولية المستخدمين وجمع وتخزين البيانات والملكية الفكرية للخوارزميات والتعامل مع الثغرات القانونية لبعض التقنيات، وهو ما اتضح من المنهج الوصفي التحليلي التاريخي لبحث الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي في مصر لمعرفة التحديات والفرص. (هالة، 2024).

- يوجد تركيز ضئيل للغاية على حوكمة الذكاء الاصطناعي في الخدمات الاجتماعية والتنمية والتدريب والبنية التحتية الرقمية، مع عدم التركيز على تقييم نتائج المبادرات وثقة الجمهور ومشاركته في المبادرات لتعزيز الوحدة الوطنية في مواجهة التحديات التكنولوجية غير الإيجابية، وهو ما كشفت عنه دراسة حوكمة الذكاء الاصطناعي بكندا والتي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة نتائج (84) مبادرة لبناء برامج وسياسات وخطط استراتيجية للتدخل في الصناعة والابتكار وإنتاج التكنولوجيا واستخدامها وأبحاث الذكاء الاصطناعي والإدارة العامة. (Attard-Frost & Others, 2024).

- يقل إضفاء الطابع الرسمي على السياسات والأطر التنظيمية الخاصة بالذكاء الاصطناعي، حيث لا يوجد في الوقت الحالي سوى عدد قليل من الولايات القضائية، وينبغي تخطيط وتنظيم وتصميم وتنفيذ أدوات تنظيمية تضمن سلامة الأفراد والكيانات عند استخدامهم لأنظمة الذكاء الاصطناعي للمنفعة الشخصية أو التعليمية أو لأغراض تجارية. لأن الشركات تحرص على التنظيم الذاتي لنفسها في إطار تعزيزها للمساءلة والإنصاف والخصوصية، وزيادة

الوعي بمبادراتها لرفع رصيدها في مجال المسؤولية الاجتماعية لدى أصحاب المصلحة، وهو ما كشفه المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حوكمة الذكاء الاصطناعي في ضوء الاعتبارات الأخلاقية والآثار المترتبة على المسؤولية الاجتماعية؛ لمعرفة أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي التي قدمتها شركات التكنولوجيا وصانعو السياسات والمنظمات الحكومية الدولية (Camilleri, 2024).

- أهمية الأعمال المنفذة في مجال قوانين الذكاء الاصطناعي، لكنّها بحاجة إلى تقييم مستمر ومرونة في التعامل. فلتقنيات الذكاء الاصطناعي تأثيرات تمثل خطورة خاصة على الأفراد والمجموعات الضعيفة وحقوقهم الإنسانية، ونتيجة لتوظيف البيانات الضخمة تكون تأثيراتها متداخلة ومضاعفة وتؤدي إلى تفاقم القضايا القانونية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى وجود عجز سياسي وقانوني وفني متعدد الأطراف يتطلب صياغة وتطوير معايير وضوابط فعّالة ومستمرة، وهو ما تبين من البحث التحليلي للخطاب الخاص بالأدبيات المكتوبة للقضايا القانونية وحقوق الإنسان المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، لمعرفة الفجوات والتحديات ونقاط الضعف، ومبادئ حقوق الإنسان المتأثرة ومنها؛ الشفافية الخوارزمية، وثغرات الأمن السيبراني، والظلم والتحيز والتمييز، والافتقار إلى قدرة المنافسة، إضافة إلى قضايا الشخصية القانونية والملكية الفكرية والآثار السلبية على العمال وقضايا الخصوصية وحماية البيانات وغيرها (Rodrigues, 2020).

وتشير دراسات مبادئ حوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في خطابها إلى ضرورة الالتزام بمبادئ ومعايير وأطر تنظيمية وقوانين لحماية المستخدمين والتجار والشركات من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات المختلفة مع ضرورة استمرارية المتابعة والتطوير لها بما يناسب تطورات التقنيات في دول العالم المختلفة، وهو ما يؤكد على أهمية هذه الدراسة التي تسعى لتحقيق هذا الجانب في مجال حقوق الإنسان.

ولهذا فإن الدراسة الحالية تتمحور حول ثلاث ركائز أساسية هي:

- كيف تصوّر المنظمات الدولية لحقوق الإنسان تقنيات الذكاء الاصطناعي في خطابها الاتصالي عبر المواقع الإلكترونية الرسمية؛ لتكشف عن إيجابية وسلبية التصورات من واقع التجارب العملية للتقنيات في الأعمال الميدانية.

- أيّ التقنيات أكثر توظيفاً في مجال حقوق الإنسان وتأثيراً في أعمال المنظمات الدولية؛ لتحديد التأثيرات السلبية التي تحتاج إلى مبادئ وأطر ومعايير وقوانين تحد من أضرارها لتعزيز الاستفادة من إيجابيات التقنيات ذاتها.

- ما المبادئ الفعلية التي طرحها خطاب المنظمات الدولية لحقوق الإنسان لحوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما يجعلها تستفيد من الإيجابيات وتحد من السلبيات.

وفي ضوء ذلك؛ تسعى الدراسة الحالية للاستفادة من تحليل الخطاب الاتصالي القائم على تحليل مفهوم حوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي من واقع المحتوى الاتصالي لفهم الأبعاد المختلفة للقضية.

الإطار النظري:

تُكتشف التصورات النمطية والهيمنة المسبقة والقوة في تناول القضايا عبر الخطاب الاتصالي الذي تنتجه المؤسسات والجماعات. وتتلخص المحددات الرئيسية لمفهوم الخطاب في وجود قضية محددة يتم التعبير عنها باستخدام اللغة، وتسلسل منطقي في النص يتم الانتقال فيه من قضية أساسية إلى قضايا فرعية ترتبط بها في وحدة شاملة، وتستخدم مسارات البرهنة لإثبات صحة تلك القضايا وإقناع القارئ أو المستمع بصحة ما يريده المخاطب، من خلال الأطر المرجعية التي أدت إلى إنتاج النص، ولذلك تتركز أدوات تحليل الخطاب في:

- مسارات البرهنة: وتستخدم هذه الأداة لرصد الأدلة والبراهين التي يثبت بها الخطاب مقولاته المختلفة بهدف التأثير في الرأي العام واقتناعه بها.

- **القوى الفاعلة:** وتنطلق من تصور أن الأحداث تتضمن مجموعة من الفاعلين الأساسيين داخل معالجتها؛ ينبغي رصد صفاتهم وأدوارهم (الأفعال) المنسوبة إليهم وتقويمها سلباً أو إيجاباً كما تطرحها المضامين الإعلامية، وقد تصنف إلى فئات إيجابية أو سلبية على أن تكون متجانسة من حيث الأعمال المنفذة.

- **الأطر المرجعية:** وهي مبادئ يستند إليها المتحدث أو الكاتب في الخطاب الذي يصطبغ في كل وسيلة إعلامية بحسب القوى السياسية والتيارات التي تعبر عنها الوسيلة، والهدف من ذلك رصد المنطلقات الفكرية المختلفة للمقولات المترددة داخل الخطاب والأسس التي يستند إليها الخطاب في وسائل الإعلام المختلفة.

- **التحليل الدلالي:** وتمثل أكثر الطرق موضوعية ومنهجية لفهم وتوصيف واكتشاف المضمون داخل النص الإعلامي، ويكشف التحليل الدلالي للنصوص الإعلامية عن درجات الالتزام في التعبير عن الأحداث والوقائع بصورة موضوعية بحيث تستخدم الألفاظ بدلالاتها الحقيقية دون تزييف للوقائع، لا يعتمد التحليل الدلالي على التعميم كثيراً، ولكن المعني في الأداة يستشف من العلاقات والتعارضات والسياق.

ولكون الخطاب هو مجموعة المفردات التواصلية المعبرة عن الرسالة الاتصالية التي يتداولها الشركاء في أية منظومة اجتماعية محددة، ويؤدي أربعة وظائف الإخبارية أو الإبلاغية والإنشائية والمرجعية والتواصلية، وفي ضوء منهجية تحليل الخطاب يستند البحث الحالي في الاستقراء المرجعي للبيانات التي يتم تحليلها إلى ثلاث نظريات:

- **الأولى:** نظرية الأيدولوجية والنموذج الذهني لفان ديك (Mental Model) ؛ باعتبار أن الأيدولوجيات هي المعتقدات الأساسية لأي جماعة اجتماعية ولأعضائها، وهي كنظام لأفكارهم لا تقوم فقط بإعطاء التفسير لوجهة نظر الأفراد في العالم من حولهم ولكنها تعمل كأساس للممارسات الاجتماعية التي يقومون بها والخطاب هو الوسيلة لإنتاج هذه الأيدولوجيا ذاتها، كما أن النموذج الذهني يرتبط بنظرية الأيدولوجية؛ فتصورات أعضاء الجماعة الاجتماعية نحو القضايا والأحداث والأفراد المختلفة تُشكل طبقاً لتوجهاتهم الأيدولوجية والفكرية كأعضاء في جماعة ما، وهي لا تمثل الحقائق مجردة وإنما تجسيد للاتجاهات وانعكاس للأيدولوجيات وتتنوع ما بين إيجابية وسلبية وهو ما يميز الأيدولوجيات عن بعضها، وتتناسب هذه النظرية مع البحث الحالي الذي يدرس التصورات والاتجاهات في الخطاب الاتصالي للمواقع الإلكترونية الخاصة بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والتي تعكس أيدولوجياتهم ومواقفهم من توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأعمال الخاصة بهم، وتساعد في المقارنة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

- **الثانية:** نظرية النفعية (Utilitarianism Theory) ؛ والتي طوّرها فلاسفة مثل (Jeremy Bentham & John Stuart Mill) بصفتها نظرية أخلاقية تبعية تركز على تعظيم الاستفادة الشاملة وتقليل الضرر، فهي تقيّم أخلاقيات الإجراءات بناء على نتائجها لتحقيق أكبر قدر من الخير لأكثر عدد من البشر، وفي سياق تأثير الذكاء الاصطناعي على أعمال المنظمات الدولية بمجال حقوق الإنسان فإن هذه النظرية ذات صلة؛ لأنها تؤكد على الاعتبار الأخلاقي الناتج عن رؤية المنظمات الدولية لدور الذكاء الاصطناعي، وهو ما يدفعنا إلى تقييم ما إذا كانت هذه التقنيات تؤدي إلى نتائج إيجابية للمنظمات وجمهورها مثل اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين خدماتها، أم أنها تنتهك خصوصياتها وتتلاعب بحقوقها، والأمر الأكثر تعقيداً في هذه النظرية هو توافق الإجراءات الصحيحة مع القواعد المتوقعة مراعاتها من قبل العامة بشكل معقول.

- **الثالثة:** نظرية الأخلاق القائمة على الحقوق (Rights-based Ethics Theory) والتي تأثرت بفلاسفة مثل (Immanuel Kant) وتهتم بحقوق الإنسان المتأصلة والواجب الأخلاقي لاحترام تلك الحقوق، بالتركيز على مبادئ الاستقلالية والكرامة واحترام حقوق الأفراد، وفي سياق تأثير الذكاء الاصطناعي على أعمال المنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان فإن هذه النظرية تفسر أهمية احترام خصوصية الأفراد واستقلاليتهم بما يساعد في كشف الآثار المترتبة على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال حقوق الإنسان التي تقوم بها المنظمات الدولية.

ويوظف البحث الحالي تحليل الخطاب الاتصالي في المواقع الإلكترونية للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، ليكشف عن تصوراتها الإيجابية والسلبية حول تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمالها وأنشطتها طبقاً لنظرية الأيدولوجية أو النموذج لـ (فان ديك)، ثم يبحث آليات تعظيم الاستفادة الشاملة وتقليل الضرر من توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال المنظمات الدولية طبقاً لنظرية النفعية، وأخيراً يسعى لاستنباط المبادئ التي تساعد في حوكمتها لتحقيق الاستفادة المستدامة منها والحد من مخاطرها في ضوء نظرية الأخلاق القائمة على الحقوق.

مفاهيم البحث:

- الخطاب الاتصالي (communicative discourse) هو سلسلة من الوحدات اللغوية المستخدمة في إقناع المتلقي برسالة أو فكرة باستخدام الحجج والبراهين، ويقصد به إجرائياً في هذا البحث؛ التصورات والاتجاهات التي تحملها رسالة المواقع الإلكترونية للمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان من أجل حوكمة الذكاء الاصطناعي في الأعمال الخاصة بها لتعزيز الاستفادة والحد من الأضرار.

- المنظمات الدولية (International Organizations) هي إحدى أشخاص القانون الدولي التي تتمتع بأهلية قانونية لاكتساب حقوق وأداء التزامات، وتنقسم إلى:

(1) منظمات دولية حكومية (Intergovernmental Organizations) وهي هيئات دولية دائمة تضم الدول في عضويتها، كالأمم المتحدة وتتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء لحماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء، ويمثلها في البحث الحالي منظمة الأمم المتحدة وخاصة (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان).

(2) منظمات دولية غير حكومية (International non-governmental organizations) وهي كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب وتقتصر عضويتها على هيئات غير حكومية، ويمثلها في البحث الحالي (منظمة العفو الدولية).

- حقوق الإنسان (Human Rights) هي الحقوق الفردية والجماعية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) بصفته البيان الرئيسي للحقوق التي يتمتع بها كل إنسان بحكم ولادته، ويتم التزام الدول به نظراً لالتزامهم بميثاق الأمم المتحدة كقانون دولي ملزم، وتم تفصيلها بشكل أكبر في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) ويقصد بها إجرائياً في هذا البحث كل قضايا حقوق الإنسان التي تم توظيف الذكاء الاصطناعي فيها وتناولتها المواقع الإلكترونية للمنظمات الدولية لتكشف عن تصوراتها الإيجابية أو السلبية مقرونة بالحجج والبراهين.

- حوكمة الذكاء الاصطناعي (Governing artificial intelligence) ويقصد بها الطريقة التي يمكن من خلالها التحكم في تقنيات الذكاء الاصطناعي وإدارتها وتشكيلها، أو هي الطريقة التي يمكن للبشرية أن تنتقل من خلالها لأفضل شكل من استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي مع التركيز على الأبعاد السياسية والعسكرية والقانونية والأخلاقية، ويقصد بها إجرائياً في هذا البحث المبادئ والمعايير التي يركز عليها خطاب المواقع الإلكترونية للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان لتعظيم الاستفادة المستدامة من تقنيات الذكاء الاصطناعي واحتواء المخاطر وتقليلها في ضوء الأبعاد السياسية والعسكرية والقانونية والأخلاقية.

مشكلة الدراسة

يعكس الخطاب الاتصالي لمواقع المنظمات الدولية التصورات الإيجابية والسلبية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان بالحجج والبراهين. وي طرح التحديات ويبررها في ضوء المبادئ ليضع الحلول المناسبة لحوكمة استخدام هذه التقنيات في هذا المجال، وقد تختلف هذه التصورات باختلاف طبيعة تكوين المنظمة الدولية سواء كانت حكومية أو غير حكومية. ومع تنامي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بالفترة التي يُطبق فيها هذا البحث والتي شهدت توترات وصراعات حول العالم،

حيث الحرب الروسية الأوكرانية وأيضاً الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بفلسطين، والكوارث الطبيعية كزلزال سوريا وتركيا، والحروب في أفريقيا وغيرها، مع رصد استخدامات مختلفة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، كالأسلحة المسيرة وبصمة الوجه في التعرف على الأشخاص والرصد والترقب للمستهدفين، وأيضاً المحتاجين للدعم الإنساني وتسجيل اللاجئين وتوثيق الجرائم والمساعدة في المحاكمات وغيرها. ما يُشير إلى أن للذكاء الاصطناعي فوائد وأضرار في أعمال المنظمات الدولية بحاجة إلى حوكمة تعزز فوائده وتحد من أضراره، وهو جوهر مشكلة الدراسة الحالية التي تتحدد في:

"رصد وتحليل تصورات الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية عبر مواقعها الإلكترونية لحوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان، والكشف عن المعايير الضابطة لاستخدامه في ضوء الحلول والتوصيات المستندة لمبادئ أخلاقية وسياسية وقانونية".

أهداف الدراسة:

- تتلخص أهداف الدراسة في هدف رئيس وهو رصد تصورات الخطاب الاتصالي لمنظمات حقوق الإنسان الدولية حول حوكمة الذكاء الاصطناعي من واقع تطبيقه في أعمالها، إلى جانب عدد من الأهداف الفرعية هي:
- التعرف على الأطروحات الرئيسية والفرعية بالمواقع الإلكترونية للمنظمات الدولية حول حوكمة الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان.
- الكشف عن أنواع تقنيات الذكاء الاصطناعي الفاعلة في الأنشطة والأعمال الخاصة بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان ورصد تأثيراتها.
- تحديد اتجاهات معالجة الخطاب الإعلامي بمواقع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وأساليب تناوله لحوكمة الذكاء الاصطناعي في الأعمال والأنشطة الخاصة بها.
- الكشف عن مسارات البرهنة وأساليب الإقناع في خطاب المواقع الإلكترونية للمنظمات الدولية نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي.
- استكشاف المبادئ الأخلاقية والسياسية والقانونية التي يطرحها الخطاب الإعلامي للمنظمات الدولية لحوكمة الذكاء الاصطناعي.
- رصد توصيات الحلول التي يناقشها الخطاب الإعلامي للمنظمات الدولية لحوكمة الذكاء الاصطناعي.

تساؤلات الدراسة:

- ما القضايا التي تحمل تصورات الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان تجاه توظيف الذكاء الاصطناعي في أعمالها؟
- ما تصورات الخطاب الاتصالي للمواقع الإلكترونية بالمنظمات الدولية نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان؟
- ما نوع تقنيات الذكاء الاصطناعي الفاعلة في أعمال المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ويعكسها خطاب مواقعها الإلكترونية؟
- كيف دلت خطابات مواقع المنظمات الدولية على أطروحاتها تجاه حوكمة الذكاء الاصطناعي في أعمالها؟

- ما التحديات التي يرى الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية أنها تواجه توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان.
- ما المبادئ التي يعتمد عليها الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية في تصوراتها حول حوكمة الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان؟.
- ما الحلول التي يقدمها الخطاب الإعلامي للمنظمات الدولية للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي والحد من أضراره؟.

نوع البحث ومنهجه:

وهي إحدى الدراسات الوصفية التي تعتمد على منهج المسح الإعلامي لعينة من الخطابات الإعلامية التي تم نشرها بالمواقع الإلكترونية للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية حول توظيف الذكاء الاصطناعي في الأعمال الخاصة بها وسبل حوكمته، وذلك من خلال الحصر الكمي للموضوعات والتحليل الكيفي للأطروحات ومسارات البرهنة فيها مع الاعتماد على الأسلوب المقارن لتوضيح الفروق بين التصورات المختلفة.

مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث في الخطابات الاتصالية التي تنتجها المنظمات الدولية لحقوق الإنسان عبر مواقعها الإلكترونية، ويختار الباحث منظمة حكومية هي (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) لاهتمامها بالذكاء الاصطناعي في الأعمال الخاصة بها وبالمنظمات الدولية الأخرى نظراً لحجمها الدولي وانتشارها، ومنظمة غير حكومية تتمثل في (منظمة العفو الدولية) التي تهتم أيضاً بتوظيف الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان بدول العالم المختلفة من منظورها الخاص.

أداة جمع البيانات:

يعتمد البحث على أداة تحليل الخطاب، وذلك بوضع فئات التحليل وحصرها كمياً، ثم إجراء التحليل الكيفي والتفسير في ضوء بروتوكول تحليل الخطاب على النحو الآتي:

- تحليل الأطروحات؛ لتحديد القضية الرئيسية والقضايا الفرعية باعتبارها الأفكار العامة التي تحمل تصورات المنظمات الدولية حول حوكمة الذكاء الاصطناعي في أعمالها.
- تحليل تصورات القضايا؛ لتحديد الاتجاهات الإيجابية والسلبية في الخطاب الاتصالي لمواقع المنظمات الدولية نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي في أعمالها.
- تحليل الأدوات: لتحديد نوع التقنية أو التطبيق الذي يمثل فرصة أو تحدي في أعمال المنظمات الدولية ورصد أساليب التعامل معه لتحقيق الاستفادة المستدامة.
- تحليل مسارات البرهنة؛ لرصد أساليب وحجج وأدلة منتج الخطاب لإقناع الجمهور المستهدف بتصوراته حول حوكمة الذكاء الاصطناعي في أعمال المنظمات الدولية.
- تحليل القوى الفاعلة؛ لرصد الكيانات والمنظمات والدول والأشخاص الفاعلين والمؤثرين في رسم تصورات حول حوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان.
- استنباط واستنتاج المبادئ الضابطة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال المنظمات الدولية باعتبارها الأطر القانونية والسياسية والأخلاقية لحوكمته.

- تقديم استراتيجية حلول لحوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان من واقع تصورات الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية، ويجب البحث على تساؤلاته في عشر نقاط أساسية. بُنيت على مفهوم الحوكمة التي تسعى للاستفادة المستدامة من تقنيات الذكاء الاصطناعي والحد من أضرارها، من واقع المنافع المتحققة والتحديات التي تواجه المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وتفسير ذلك في ضوء المبادئ للوصول إلى حلول لهذه القضية، وقد استند الباحث في بروتوكول التحليل على تفكيك مفهوم الحوكمة وتفسيره من واقع الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان عبر مواقعها الإلكترونية. وبذلك يكون كل عنصر في ذاته تحليلاً مقروناً بالدلائل الواقعية، كما اقتصر الباحث في عرضه الكمي على جدول واحد للحصر العام وتقديم مؤشرات يمكن تفسيرها بعمق في التحليل الكيفي لتصورات الخطاب الاتصالي، وهو ما يستعرضه الباحث في الجزء الآتي من البحث.

نتائج الدراسة التحليلية:

جدول (1) حصر كمي لمحاور حوكمة الذكاء الاصطناعي من واقع تصورات الخطاب الاتصالي للمنظمات

م	الفئة	تصنيفها	التكرار	النسبة %	م	الفئة	تصنيفها	التكرار	النسبة %
1	القضية الرئيسية	الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان	202	100	7	التقنيات	الخوارزميات وروبوتات الدردشة	61	30.2
		الأمم المتحدة	123	60.9			التقنيات العامة	57	28.2
		العفو الدولية	79	39.1			المراقبة والرصد	49	24.3
		الاجمالي	202	100%			رعاية اجتماعية وصحية	21	10.4
	2	وعاء النشر	2023	103			51.0	8	التحديات
2024			77	38.1	الاجمالي	202	100%		
2022			14	6.9	الاقتدار للتحكم والسيطرة	82	40.6		
2021			8	4.0	عدم القدرة على التنبؤ	41	20.3		
3		حدود التداول	الاجمالي	202	100%	9	المبادئ		
	لدول		143	70.8	ضغوط المنافع الاقتصادية			39	19.3
	لشبكات وشركات		33	16.3	الاجمالي			202	100%
	لمنظمات وهيئات		26	12.9	احترام استقلالية الإنسان			66	32.7
	4	الاتجاه	الاجمالي	202	100%			10	حلول للحوكمة
سلبي			154	76.2	الانصاف	42	20.8		
إيجابي			25	12.4	القابلية للتفسير	31	15.3		
الإثنين معاً			23	11.4	الاجمالي	202	100%		
5		أسلوب التداول	الاجمالي	202	100%	10	حلول للحوكمة		
	ناقد		139	68.8	تطوير مبادئ حقوق الإنسان			33	16.3

16.3	33	المناقشة العامة			26.7	54	متوازن		6	البرهنة والافتناع
15.3	31	الاستعداد التكنولوجي للتغيرات			4.5	9	داعم			
14.9	30	الحظر العالمي			100%	202	الاجمالي			
8.9	18	تمكين احترام الأخلاقيات			32.7	66	أحداث ووقائع			
8.9	18	الشفافية الخوارزمية			22.3	45	وثائق وتقارير			
100%	202	الاجمالي			16.8	34	اتفاقات ومعاهدات			
33.2	67	منظمة	القوى الفاعلة	11	15.8	32	قوانين وتشريعات			
25.7	52	مسؤول رسمي			8.9	18	إحصاءات وأرقام			
19.3	39	شركات			3.5	7	براهين تاريخية			
16.3	33	دولة			100%	202	الاجمالي			
5.5	11	خبراء								
100%	202	الاجمالي								

أولاً: حقوق الإنسان في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وهي القضية الرئيسية للدراسة الحالية، والتي ينطلق الباحث فيها من فرضية استقرائية هي أن توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان سلاح ذو حدين، فإنه رغم أهمية ومساهمة هذه التقنيات في تقديم المساعدة للأفراد بطرق أسهل وتطبيقات أسرع إلا إنه قد يلحقهم الضرر منها أيضاً، وهو ما أكد عليه Masakowski (2020) من أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تقدم عوداً كبيرة لدعم الأمن العالمي ومع ذلك؛ يجب أن نفهمها لأن هناك إمكانية لحدوث عواقب متتالية تؤثر على مستقبلنا، وأكثر من يستطيع تفسير هذا التصور الفاعلين الذين يقومون بالتنفيذ في مجال حقوق الإنسان؛ لذلك حصر الباحث (202) موضوعاً، ما بين تقرير وبيان مطول تم نشرها على الموقع الرسمي لمنظمتين دوليتين عاملتين في مجال حقوق الإنسان؛ ليتعرف من خلالها على التصورات الإيجابية والسلبية تجاه تقنيات الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان والمبادئ الضابطة لتطبيقه والتوصيات اللازمة لحكومته لتحقيق منه أعلى استفادة، وتطرح هذه الفرضية تساؤلاً رئيساً؛ ما التأثيرات السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. المعتمد من قبل الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في شهر ديسمبر (1948) بباريس بموجب القرار (217) بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وحوكمة الذكاء الاصطناعي في هذا المجال تعني التحكم في إدارة هذه التكنولوجيا للاستفادة من إيجابياتها والتغلب على سلبياتها في ضوء المبادئ والأخلاقيات والتحديات؛ ولأن أكثر من يفيد في كشف الواقع ونقل تحدياته هم من ينفذونه، فقد اعتمد هذا البحث على المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، لدورها الحاسم في الحوكمة العالمية، وحاجتها لمواجهة التحديات الكامنة لتعزيز تأثيرها، وقدرتها على التكيف في عالم دائم التغير والتطور المستمر، حتى تكون محورية في تشكيل مجتمع أكثر استدامة وفعالية كما أوضح Sobirjonovna (2024). واختار الباحث منظمتين دوليتين إحداهما حكومية والأخرى غير حكومية لقراءة الاختلافات في تصوراتهما، إضافة إلى أنهما الأكثر اهتماماً بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان وهما:

(1) **مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:** وهي الهيئة الأساسية التابعة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وتجسد التزام العالم بتعزيز وحماية المجموعة الكاملة لحقوق الإنسان والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعد أشهر قليلة من اعتماد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وتُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وتمكين

الشعوب منها، ومساعدة الحكومات عليها، ودمج منظور حقوق الإنسان في كل أنشطتها. ويشير تحليل تصورات خطاب المفوضية عبر الموقع الإلكتروني الخاص بها إلى وجود اهتمام بتوظيف الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان، حيث جاءت نسبة الموضوعات فيها (60.9%) من إجمالي عدد الموضوعات محل التحليل.

(2) **منظمة العفو الدولية**؛ هي منظمة غير حكومية مقرها لندن، تعتمد على أعضائها الدوليين المتطوعين وتتألف من الفروع والهيكل الوطنية والشبكات الدولية والجماعات المنتسبة والأعضاء الدوليين، وتدير الأمانة الدولية الشؤون اليومية لمنظمة العفو الدولية بقيادة الأمين العام للمنظمة وبتوجيه من اللجنة التنفيذية الدولية، وتهدف المنظمة إلى تعزيز تمتع كل شخص بكافة حقوقه التي يضمنها له الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما تُحاول لفت انتباه باقي الحكومات والجمعيات الدولية إلى وضعية حقوق الإنسان في شتى دول العالم. ويشير تحليل تصورات خطاب المنظمة عبر الموقع الإلكتروني الخاص بها إلى حجم اهتمام أقل بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان مقارنة بمفوضية الأمم المتحدة حيث جاءت نسبة الموضوعات فيها (39.1%) من إجمالي عدد الموضوعات محل التحليل.

وبالمسح التحليلي للموقعين السابقين في الفترة الزمنية من بداية عام 2021 وحتى نهاية عام 2024، وهي الفترة التي تزايدت فيها التقنيات بأشكالها المتنوعة لإنجاز المهام والأنشطة في ظل الآثار الناجمة عن COVID (19) أو ما يعرف بالوباء العالمي (كورونا)، حيث بدأت المواقع الإلكترونية للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان تهتم بالكتابة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي من واقع توظيفها في مجال حقوق الإنسان بدول العالم المختلفة، وقد تنامي هذا الاهتمام حتى وصل لذروته عام 2023 حيث جمع هذا العام كوارث طبيعية كزلزال سوريا وتركيا، وحروب بين روسيا وأوكرانيا، وبين إسرائيل وغزة، وحروب داخلية في السودان وأثيوبيا وغيرها من الدول. لذلك جاءت أكثر من نصف عينة موضوعات التحليل في عام 2023 بنسبة (51.0%)، تلاه في الترتيب عام 2024 بنسبة (38.1%)، تلاهما عام 2022 بنسبة (6.9%)، وأقلهم هو عام 2021 بنسبة (4.0%)، ما يُشير إلى ارتباط الحديث عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالأحداث والوقائع العالمية التي لها تأثير على الحقوق الأساسية للإنسان من مأكّل ومشرب وعلاج وتعليم وملبس وأمن وغيرها، إضافة إلى الجرائم ضد الإنسانية وانتهاك القانون والحق في التعبير والتظاهر وغيرها، ورغم أهمية الذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد كشفت تصورات خطاب منظمتي الدراسة عن تصنيفات فرعية لقضية الدراسة الرئيسية تتحدد في الآتي:

(1) **الحقوق الأساسية للأفراد**: وقد استحوذ على أكثر من نصف الموضوعات التي تم تحليلها بنسبة (57.4%). ويقصد بها الحقوق التي تضمن معيشة الفرد وحرية التصرف والعمل والتفكير دون عقاب بالمعايير القانونية والتنظيمية والمجتمعية (Sen, 2017). وقد غلبت على الخطاب التصورات السلبية في مقابل التصورات الإيجابية، رغم مساعدة تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم حقوق الحرية والمساواة والتعلم والتعبير والتواصل والانتقاد والتطوير والغذاء والأمن وغيرها، إلا إنه أثر سلباً على الحقوق الأساسية للأفراد ونال منها؛ بالتعدي على خصوصية الأفراد واستخدم بياناتهم بغير إذن من مستودعات البيانات الضخمة، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث من عدم احترام للأخلاقيات في شركة (X) التي أقال فريق عمل حقوق الإنسان بها عندما تحدثت عن واقعة اختراق خصوصية بيانات المستخدمين، وتتنوع صور التأثيرات السلبية على الحقوق الأساسية للأفراد ومنها:

- التمييز والعنصرية والتفرقة مع التعصب والكرهية التي خلقتها تطبيقات الرعاية الاجتماعية مثل تطبيقات شركة (ATP) وخوارزميات شبكات التواصل الاجتماعي التي تُعرض على ذلك أحياناً.
- عدم المساواة بين الأفراد في القدرة على التعبير عن الرأي واستخدام تلك التقنيات فتجد تمييزاً في الجنس وتمييزاً للمتعلمين على حساب غيرهم وللجماعات على حساب الأفراد.
- ازدراء الإنسان وقت الحروب وانتهاك الحقوق الإنسانية وتعقب المهاجرين والتعدي على حقوق الأطفال وكبار السن وذوي الهمم وغيرهم في انتهاك واضح للحقوق الأساسية.

- تنامي استخدام القوى البدنية المفرطة والاعتقال التعسفي من خلال برامج المراقبة والتعرف على البصمة والرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها.

- زيادة أساليب النصب والاحتيال مما دفع الشركات التكنولوجية إلى تصميم تطبيقات لمكافحةها ومنها خوارزميات مكافحة الاحتيال لشركة (NNIT) وزيادة التضليل والخداع الإعلامي والحشد العنصري والحجب الآلي.

وهذا يتوافق مع أوضحه كل من (Farahani & Ghasemi, 2024) من أن الذكاء الاصطناعي واللا مساواة يمثلان مشهداً معقداً محفوفاً بالفرص والتحديات فرغم أنه يدفع عجلة الابتكار ويحسن عملية اتخاذ القرار إلا إنه يفاقم أوجه عدم المساواة ويخلق أشكال جديدة من الحرمان.

ولقد صوّر الخطاب الاتصالي لواقع المنظمات الدولية هذه التأثيرات من خلال وقائع وأحداث فعلية واستفاض فيها؛ فمثلاً تحدث عن الفصل العنصري من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي الخاصة ببرنامج (الأبارتهايد الرقمي والذنب الأحمر) الذي استخدمه الإسرائيليون في مسح وجوه الفلسطينيين ووضعهم تحت المراقبة بدون موافقتهم في مدينة الخليل والذكية وغيرها من المناطق. كما استخدمت برامج المراقبة العامة في الولايات المتحدة والصين والهند وهم من منتجها عبر خوارزميات التقييم التي ساهمت في حجب وتقييد المنشورات آلياً ضد الصهيونية والصهاينة رغم انتهاكهم لحقوق الإنسان وقتلهم المدنيين والتعدي على القانون الدولي الإنساني. وقد ظهر ذلك في تقنيات شركة (ميتا) التمييزية والمتحيزة ضد الأصوات المؤيدة لفلسطين وخنق الانتقادات المشروعة لسياسات إسرائيل القمعية والوحشية بحجة خطاب الكراهية ضد الصهيونية. وازدراء الإنسان في الحروب بعد تردي الأوضاع في أكثر من أربعين دولة على رأسها قطاع غزة بفلسطين والحرب الروسية الأوكرانية وغيرها في سوريا ومالي وبوركينا فاسو وإثيوبيا واريتريا واليمن وليبيا وغيرها من الدول. ما يؤثر على الحق في السلام والأمن وحقوق الأفراد الاجتماعية والاقتصادية ويقوض الحقوق الأساسية ويعيد المجتمعات إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية.

(2) الجرائم ضد الإنسانية: وهي أكثر ظهوراً في أحداث الحروب بنسبة (17.3%)؛ ويُعرّفها (Areneau Eugen) بأنها جريمة دولية من جرائم القانون العام التي بمقتضاها تعتبر دولة ما مجرمة إذا أضرت بسبب الجنس أو التعصب للوطن أو لأسباب سياسية أو دينية بحياة شخص أو مجموعة من أشخاص أبرياء بأي جريمة من جرائم القانون العام أو حرياتهم أو حقوقهم، ومن صورها؛ القتل العمد والإبادة والاسترقاق وإبعاد السكان أو النقل القسري لهم والسجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية والتعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي والإكراه على البغاء والحمل القسري والتعقيم السري والاضطهاد والاختفاء القسري للأشخاص، وجريمة الفصل العنصري والأفعال اللا إنسانية الأخرى التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة. وقد شغلت هذه القضية حيزاً في خطاب المواقع الإلكترونية لمنظمتي الدراسة فترة التحليل، من خلال التركيز على مصطلح الجريمة ضد الإنسانية، وهي من أخطر الجرائم الدولية التي عرفها الإنسان لإضرارها بالبشرية وخاصة المدنيين العزل إضافة إلى آثارها السلبية على تطبيق القانون الدولي الإنساني وتحقيق السلم والأمن الدوليين في العالم، وهي نتيجة للحروب والنزاعات المسلحة.

وقد صوّر الخطاب الاتصالي لمنظمتي الدراسة العدوان الإسرائيلي على غزة في هذا الإطار حيث الإبادة وحجز الغذاء والتهجير والحرمان في المقام الأول، ثم الحرب على أوكرانيا وقتل المدنيين الأبرياء، وتصاعد الاستبداد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السودان وإثيوبيا وميانمار وغيرها، وقد استخدمت الأنظمة الذكية في الحروب لتحديد الأفراد وقتلهم والتعرف عليهم وتقييد حريتهم، وقد عبّرت منظمة العفو الدولية في خطابها عن هذه الجرائم قائلة؛ إن العالم يشهد شبه انهيار للقانون الدولي وسط انتهاك صارخ للأعراف والقوانين الدولية في غزة وأوكرانيا، وتضاعف النزاعات المسلحة في دول العالم الأخرى، كما أن الولايات المتحدة وروسيا والصين في مقدمة التجاهل العالمي للقواعد والقيم الدولية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي يدفع المدنيون فيها الثمن الأكبر، فتجاهل إسرائيل الصارخ للقانون الدولي يتفاقم بسبب تقاعس حلفائها عن وقف إراقة دماء المدنيين التي لا توصف في غزة، وتسليح الصين للجيش في ميانمار والطرق التي تحمي بها بكين نفسها من

المساءلة بشأن معاملتها لأقلية الأويغور، إضافة إلى التدمير الممنهج للمساكن والدعوة من قبل حكوميون أمريكيون للتهجير وترك الأرض، وتدمير حقوق الأطفال حيث يقتل الأطفال لمجرد بسط السلطة والانتقام، كلها كجرائم ضد الإنسانية، وقد تطرقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى هذه الجرائم وأكدت على ارتكاب إسرائيل لها لكنها لم تضمن خطابها دول أخرى وخاصة أمريكا وأوروبا مقارنة بمنظمة العفو الدولية، وهو يتوافق مع ما توصل إليه (Ferrara, 2024) من أن تطورات تقنيات الذكاء الاصطناعي نتج عنها برمجيات خبيثة وضارة بالإنسانية ولذلك ينبغي إيجاد استراتيجيات قوية للحد من مخاطرها على الإنسانية. وقد أوضح (Pons & Others, 2022) أنه من الجرائم ضد الإنسانية الإبادة الجماعية والاستهداف الواسع للمدنيين.

(3) سيادة القانون؛ وقد مثل هذا الموضوع نسبة (14.9%)؛ ويقصد به سلطة القانون الدولي وتأثيره على المجتمع الدولي، باعتباره قيد على السلوك الفردي والمؤسساتي لأشخاص القانون الدولي العام، وبموجبه يخضع جميع أعضاء المجتمع الدولي على قدم المساواة لقواعد القانون الدولي العام والتي يُكشف عنها علناً. ويعرف بأنه أحد مبادئ الحوكمة حيث يعتبر الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة ذاتها مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل وتتفق مع القواعد والمعايير.

وقد صوّر خطاب منظمتي الدراسة الانتهاكات التي تعرض لها مبدأ سيادة القانون وخاصة في عام 2023 الذي كشف عن تخلي الكثير من الدول عن القيم الأساسية للإنسانية العالمية المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ودعت المنظمات إلى ضرورة احترام القانون الدولي، الذي أنتهك في بعض الدول وعبر تقنيات الذكاء الاصطناعي باستخدام المراقبة الجماعية تحت ستار الأمن الوطني التي تنتهك خصوصية الأفراد وحرياتهم. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في أفغانستان على يد طالبان، التي قامت بتركيب ستين ألف كاميرا في جميع أنحاء كابول لتقييد الحق في الخصوصية والتجمع والتعبير وخاصة للنساء في الأماكن العامة، ولخطورة هذه التقنيات فقد قرر الاتحاد الأوروبي حظر تكنولوجيا المراقبة الجماعية عموماً لتأثيرها على المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. كما يوجد انتهاك للقانون الدولي من جانب الحكومات والشركات، حيث يمثل الذكاء الاصطناعي مرتع خصب للعنصرية والتمييز والفرقة كما قالت منظمة العفو الدولية، والسبب في ذلك الصراعات المتفاقمة بالعالم واستعمال التقنيات في انتهاك القانون الدولي العام والإنساني. وقد فعلت إسرائيل ذلك وسفكت دماء المدنيين في غزة، وقد هُيا استخدام غير المنضبط للتكنولوجيا لانتهاك القانون الدولي، إضافة إلى خيانة مبادئ حقوق الإنسان العالمية وخاصة في الصراع المستمر الذي كان عنواناً رئيساً لعام 2023.

واستخدمت الأمم المتحدة حقها في النقض (الفيتو) لشل مجلس الأمن التابع لها لعدة أشهر في ازدواجية صريحة وساعدتها ألمانيا، وشنّت قوات الجيش المينماري مع المليشيات الموالية لها هجمات على المدنيين وقتلت الآلاف برعاية روسية ودعم صيني، وانتهكت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في السودان القانون الدولي وحقوق الإنسان في نزاعهما على السلطة. ومع اشتعال النزاع بين إسرائيل وحماس في 2023 وخروج الملايين في كل أنحاء العالم للاحتجاج على مقتل المدنيين والأطفال تقدمت جنوب أفريقيا بعريضة دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، وقد اعترضت إسرائيل وحلفائها على ذلك ما يمثل انهياراً للقانون الدولي. إضافة إلى إساءة استخدام السلطة واقتحام الخصوصية والعدالة وإنفاذ القانون والحماية الاجتماعية والخدمات المالية، ما يشير إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تقوض العدالة النزيهة ووسائل الإعلام المستقلة من خلال التزييف العميق والحشد الإلكتروني عبر التقنيات المختلفة. وهو ما أوضحه (Greenstein, 2022) من أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في كثير من الأحوال، "صندوق أسود" بسبب تعقيدها وافتقارها للشفافية وتضالؤ القدرة على فهم عملها وخاصة في النظم القضائية بما يتنافى مع المفاهيم التقليدية التي تقوم عليها سيادة القانون.

(4) الديمقراطية لتنمية مستدامة؛ ومثل هذا الموضوع نسبة (10.4%)، على اعتبار أن الديمقراطية حق المواطنين في التعبير عن احتياجاتهم ورغباتهم الاقتصادية والبيئية، فبدون حرية التعبير والحريات السياسية، سيكون من الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يصعب الأمر في البلدان التي تعاني من الفقر والحرمان. ورغم إسهام التقنيات الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي في إثراء التعبير وحرية إلا أن تقنيات الذكاء الاصطناعي لها

تأثير سلبي على الديمقراطية بصور مختلفة، وخاصة تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، التي كشفت عن تحيز الخوارزميات وحجب الآراء والوسائط والوثائق، ومنح الحق في التعبير لأفراد دون غيرهم، فقد قيدت شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة (مينتا) حرية الفلسطينيين في التعبير مع وجود منشورات كثيرة تمجد هجمات إسرائيل على المدنيين في غزة، ووجود حوالي نصف مليون حالة يدعون للكراهية ضد الفلسطينيين في عام 2023، مع التعقيم التام والحظر الخفي للمحتوى الفلسطيني، بما يشير إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تعيد إنتاج التحيزات الاجتماعية.

وقد صعدت إسرائيل حملتها المستندة إلى المراقبة لقمع حرية التنقل وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والتجمع السلمي في أعقاب واقعة 7 أكتوبر، حيث تمنح كاميرات التعرف على الوجه التي منحتها الشركتين لإسرائيل صلاحيات غير مسبقة للمراقبة والتحكم في حياة الفلسطينيين من خلال نظام (Red Wolf) بما يؤثر سلباً على حرية التواصل والتعاون. وبالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة فكيف لشعوب تباد وأراضي تغتصب وجماعات تُرهب المدنيين أن يعيروا عن احتياجاتهم الفعلية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية التي حجوا عنها بفعل الذكاء الاصطناعي والخوارزميات وروبوتات الدردشة، وقد أصبح ذلك واقعاً فقد بين (Kan, 2024) أن التقنيات ساهمت في تزيف موجز الأخبار وتوجيهه لفئات بعينها مما أثر على نسب التصويت في الانتخابات، فاللاعب والتزيف لهما أثر على اتجاهات الناخبين والمصوتين في القضايا المختلفة بما يؤثر على الديمقراطية، وأنظمة الذكاء الاصطناعي وإن بدت آثارها طفيفة على الأفراد، إلا أنها قد تؤثر سلباً على الديمقراطية، فكيف يمكننا محاسبة الخوارزميات التي تصوت مع أو ضد بما يضر أسس الديمقراطية (Nie, 2024). وهو ما أكد عليه (Suleimanova, 2024).

ثانياً: حدود تناول القضايا

رسم خطاب موقعي منظمتي الدراسة حدوداً لنشر القضية الرئيسية وفروعها، وضعها الباحث في ثلاثة تصنيفات هي:

(1) **الأول: لدول**، وفيها يكون تركيز الخطاب الاتصالي على الدول التي تقع فيها الأحداث والوقائع التي تتناولها مواقع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وقد اهتم الخطاب بالدول في تصوير القضايا بنسبة (70.8%)، وهي نتيجة منطقية حيث تمثل الدول الوحدات الطبيعية المكونة للمنظمات الدولية، واستعرض الخطاب الاتصالي قضايا حقوق الإنسان للدول في ثلاث صور:

- **لدول مختلفة**، وفيها يشترك عدد من الدول بقضية أو قضايا حقوقية، وجاءت في مقدمة خطاب منظمتي الدراسة عبر موقعيهما، وهو ما يتناسب مع طبيعة عمل المنظمات التي تهتم بحقوق الإنسان في جميع دول العالم، فحينما يتحدث الخطاب عن تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الهجرة مثلاً يتناول ذلك في الدنمارك والولايات المتحدة وأفغانستان وروسيا والأمم المتحدة وغيرها من الدول؛ وذلك لتمثل تأثير هذه التطبيقات بين الدول المختلفة، ويحدث ذلك حينما يتحدث عن التقنيات في مجال تقييد الحرية أو البرامج التي تنتهك الخصوصية وغيرها من القضايا المشتركة بين عدد من الدول، وهذا يعكس عمومية التصور السلبي والإيجابي بين الدول المختلفة حول التقنية الواحدة في مجال حقوق الإنسان.

- **بين أطراف مشتركة**، إما دولتين يمثلان طرف القضية الحقوقية أو اتحاد متماثل يناقشها، فحينما تكون المعالجة لقضية بين دول غير متماثلة تقع في التصنيف السابق لكن هنا الدول متماثلة تحت اتحاد أو كيان معنوي، وجاء على رأس هذه الدول **الحرب الفلسطينية الإسرائيلية**، التي انتهكت فيها إسرائيل حقوق الإنسان ودمرت المنشآت وهجرت المدنيين قسرياً، واستخدمت إسرائيل فيها برامج التجسس والتعرف على الوجه والأماكن وكاميرات المراقبة والمسيرات القتالية والتزيف العميق للوقائع والأحداث وتقييم الخوارزميات وغيرها، وقد تظاهر العالم تعاطفاً مع الأوضاع غير الإنسانية التي رآها في غزة، تلتها **الحرب الروسية الأوكرانية**، التي صور الخطاب التعدي على حقوق الإنسان فيه واستخدام تكنولوجيا ذكاء اصطناعي لتحديد الأماكن والأشخاص إضافة إلى المسيرات العسكرية

والدرون وغيرها، يليهما **الاتحاد الأوروبي**، لاهتمامه بالتحكم في الذكاء الاصطناعي وحوكمته للاستفادة منه عبر تطوير تشريعات منها قانون الذكاء الاصطناعي الذي شغل حيز كبير من اهتمام خطاب منظمتي الدراسة بين تصور إيجابي بصفته من أوائل التشريعات المهمة في هذا المجال، وآخر سلبي لتغافله سيطرة شركات التكنولوجيا ومنحها التنظيم الذاتي مع اهتمامها بالنتائج التجارية على حساب حقوق الإنسان.

- **في دولة محددة**، ويكون تركيز الخطاب على قضايا حقوق الإنسان في دولة بعينها، كأن يتحدث عن التمييز العنصري في **أمريكا**، وحقوق المسنين في **المملكة المتحدة**، والاعتداء على المسلمين في **ميانمار** وانتهاك حقوق الإنسان في **صربيا**، وانتهاك حقوق المرأة في **اليمن وأثيوبيا**، وانتهاك الأمن والغذاء في **السودان**، والعنف في **الدنمارك**، وغيرها من القضايا في دولة بعينها، وهو آخر اهتمامات تصورات خطاب المنظمات الدولية مقارنة بالتصنيفين السابقين، لأن خطابها دائماً يصور المشكلة التكنولوجية الخاصة بالذكاء الاصطناعي من واقع تطبيقها في دول مختلفة أو بين أطراف مشتركة ظهرت فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ونالت من سيادة القانون الدولي الإنساني.

(2) **الثاني: لشركات الشبكات الاجتماعية والتكنولوجية**، وفيه يركز تناول على الشركات المالكة لشبكات التواصل الاجتماعي أو الشركات المنتجة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وقد جاءت في المرتبة الثانية لتصورات خطاب موقعي المنظمات الدولية عينة الدراسة بنسبة (16.3%)، ورغم أهميتهما وما قدماه من إيجابيات لحقوق الإنسان إلا إن الخطاب صور لهما جوانب سلبية مختلفة، فحينما يتحدث عن الاهتمام التجاري والسعي للربح دون النظر إلى حقوق الإنسان وبث الكراهية والتحريض على العنف والتبذر وغيرها من الحقوق المهذرة وحدد شركات مثل ميتا و X وغيرهما، كما تناول شركات التكنولوجيا الهندية والأمريكية والصينية وغيرها وحدد منها على سبيل المثال (ATP، NNIT، ASN Impact Investors) وهي تمد الدول بالتكنولوجيا رغم علمها بأن الدول تستخدمها في الحروب والدمار ولا تستجيب لنداءات منظمات حقوق الإنسان حفاظاً على المكاسب، ورأى خطاب المنظمات الدولية أن الإدارة الذاتية من قبل الشركات والشبكات لقضايا حقوق الإنسان يضر بها لأنها ستغلب المكاسب التجارية على الحقوق الإنسانية، بما يعكس واقع التجارب والممارسات التي تقوم بها المنظمات الدولية أن الشركات والشبكات الاجتماعية لهما آثار سلبية على حقوق الإنسان ينبغي حوكمتها.

(3) **الثالث: لمنظمات حقوقية وهيئات متخصصة**، وفيه يدور النقاش بالقضايا بين المنظمات الدولية ذاتها؛ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والعفو الدولية وهيئات ومؤسسات دولية متخصصة في حقوق الإنسان مثل الجامعات والمراكز البحثية والتكنولوجية المتخصصة، وقد جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة بخطاب المنظمات عينة الدراسة بنسبة (12.9%)، ومنها على سبيل المثال الشراكة مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، ومعهد بحوث الذكاء الاصطناعي، والشراكة الابتكارية من أجل حقوق الإنسان حول العالم في مشروع (Specialisterne) والاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف بسويسرا، وجامعة أوتاوا، وفي هذا الجزء يكون تصور خطاب المنظمات الدولية أكثر توازناً لأنه في الغالب يكون نقاش حول الواقع والحلول للوصول إلى مبادئ ومعايير ضابطة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان حتى لا يضر بها ويقوض القانون الدولي الإنساني ويعيدنا إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية حيث الانتهاك لحقوق الإنسان في جميع المستويات، وقد ناقشت المنظمات الدولية تحديث المبادئ العالمية لحقوق الإنسان بما يناسب تطورات الذكاء الاصطناعي، كما ناقشت المراكز التكنولوجية آليات الممارسة الأخلاقية للتكنولوجيا دون التأثير على الأهداف التجارية.

ثالثاً: اتجاه الموضوعات

ويتناول هذا العنصر اتجاهات تناول المنظمات الدولية عينة الدراسة لقضية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان، والتي جاءت في ثلاثة اتجاهات هي:

- **الأول: السلبي**، حيث يكون تناول التقنيات من خلال تأثيراتها السلبية على حقوق الإنسان، وهذا هو الاتجاه السائد في خطاب موقعي منظمتي الدراسة لذلك؛ جاء بنسبة (76.2%)، حيث جاء الخطاب للتوعية والتحذير والتخويف

والحذر من سلبيات توظيف التقنيات على حقوق الإنسان، وهو ما ينعكس بالسلب على حقوق الإنسان التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعليه يكون لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان تأثيرات سلبية على حقوق الأفراد في المجتمعات المختلفة، وهذا يتفق مع ما أوضحه (Raso & Others, 2018)، من أن علاقة الذكاء الاصطناعي بحقوق الإنسان معقدة ويمكن لتطبيق واحد أن يؤثر على مجموعة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تأثيرات إيجابية وسلبية متزامنة على نفس الحق لأشخاص مختلفين، وقد ظهر ذلك في الدراسة فتطبيقات التعرف على الوجه مثلاً تستخدم في التعرف على المجرمين والحفاظ على الأمن المجتمعي، وفي نفس الوقت تم استخدامها في المراقبة العامة وتقييد حريات المستضعفين واستهدافهم وانتهاك حقوقهم الإنسانية كما حدث في قطاع غزة وفي أفغانستان وفي الدنمارك وغيرها، لذلك من الأهمية إدراك الجوانب السلبية للتكنولوجيا للتحكم فيها والسيطرة على إضرارها بالمجتمعات المختلفة.

- الثاني: الإيجابي، حيث يكون تناول التقنيات من خلال تأثيراتها الإيجابية على حقوق الإنسان، وقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (12.4%)، وقد صوّر الخطاب أهمية الذكاء الاصطناعي لحقوق الإنسان حيث يستخدم في تسهيل الوصول للمستحقين وتوثيق الأحداث في الأماكن المنكوبة وغيرها من الإيجابيات، ومن الشواهد على ذلك ما حدث في حقوق كبار السن والأطفال والمرضى المصابون بالتوحد، حيث ساعدتهم خوارزمية التعلم الآلي والتدريب على استثمار التكنولوجيا (TextClassify) للفيديائي نيلز يورغن، وكذلك الفهرس العالمي لحقوق الإنسان باعتباره أكبر قاعدة بيانات عالمية لحقوق الإنسان وأكثرها شمولاً للمبادئ التوجيهية يتم تشغيله باستخدام الذكاء الاصطناعي، ومشروع المتخصصون (Specialisterne) شراكة ابتكارية من أجل حقوق الإنسان والتكنولوجيا الرقمية أمام التحالف من أجل توحيد المعايير العالمية، وتؤدي المعايير التقنية دوراً حاسماً إذ تدعم البنية التحتية الرقمية وتحافظ على عملها السليم، وهو ما يشير إلى إمكانية استثمار الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان حول العالم، لما لتقنيات الذكاء الاصطناعي من قدرة على إعادة تشكيل المجتمعات والتأثير على السياسة العالمية، وقد تبين وجود علاقة بين ازدهار الاقتصاد والتقدم التكنولوجي، حيث يوفر النمو الاقتصادي الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي والبحوث وتعكس زيادة الإنفاق الحكومي التزاماً بالتقدم التكنولوجي والابتكار (Socol & Iuga, 2024).

- الثالث: الاثنين معاً، حيث يكون تناول التقنيات من خلال تأثيراتها الإيجابية والسلبية معاً على حقوق الإنسان، وقد جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (11.4%)، ويعكس موضوع حقوق الإنسان إيجابيات وسلبيات تقنيات الذكاء الاصطناعي عليه ويكون ذلك غالباً في النقاشات الفكرية للتعامل مع الذكاء الاصطناعي وحوكمته بعيداً عن معالجة وقائع وأحداث بعينها أو في مناطق محددة، وما يُشير إلى أن منهج النقاش في المنظمات الدولية بين الإيجابية والسلبية على خلاف الواقع الذي قد يكون التأثير السلبي فيه أكثر من التأثير الإيجابي لهذه التقنيات، فحينما يناقش الخطاب انجاز أول قانون للذكاء الاصطناعي من قبل الاتحاد الأوروبي يتحدث عن إيجابيات التقنيات والقانون وفي نفس الوقت يتحدث عن السلبيات التي تصاحب هذه الإيجابية ويناقش آليات التعامل معها، ويظهر ذلك في مناقشة أول كتاب قواعد شامل في العالم يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وفي حديثه أيضاً عن تطورات الذكاء الاصطناعي باعتبارها فرصاً غير مسبقة في التمتع بحقوق الإنسان والمساهمة في إنقاذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، كما حدث بالقمة العالمية السنوية الخامسة للذكاء الاصطناعي من أجل الخير والتي عقدت في جنيف بسويسرا من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات، وأكدت على أهمية الذكاء الاصطناعي وأكدت في نفس الوقت على أهمية ضمان عودة تطويره بالفائدة على الجميع، وقد بين كل من (Lao & You, 2024) أن للذكاء الاصطناعي التوليدي تأثيرات إيجابية وسلبية على حياة الناس اليومية؛ ولذلك ينبغي أن يفهم الناس طرق استخدامه وكيفية مكافحة أضراره ويشارك جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم السلطات الحكومية والصناعة والمنظمات والأوساط الأكاديمية والمستخدمين المتأثرين، من أجل حوكمته للاستفادة منه والحد من أضراره.

رابعاً: أساليب تناول الموضوعات

تناول خطاب الموقعين الإلكترونيين لمنظمتي الدراسة تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان في ثلاثة أساليب أو صور هي:

- **الأول: الناقد،** وقد جاء في الحصر الكمي بنسبة (68.8%) من إجمالي موضوعات التحليل، وفيه ينتقد الخطاب استخدامات الذكاء الاصطناعي التي تنال من حقوق الإنسان، وهذا يتوافق مع الاتجاه السلبي لمعالجة الموضوعات، وكان النقد أكثر شدة في الموقع الإلكتروني لمنظمة العفو الدولية مقارنة بالموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووجه النقد للدول التي استخدمت هذه التطبيقات في تقييد حقوق الإنسان أو منعها وفي المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما وجه النقد لشركات التكنولوجيا التي منحت الدول هذه التطبيقات مع علمها باستخدامها في جرائم ضد الإنسانية وتدمير حقوق الأفراد وكبار السن والأطفال والنساء وغيرهم، وفي نفس الوقت وجهت المنظمات النقد للدول والمؤسسات والاتحادات والجمعيات التي شاركت في استخدام هذه التطبيقات دون النظر إلى الآثار السلبية لها على حقوق الإنسان، وقد جاء خطاب موقعي منظمتي الدراسة في وضع المراقب على استخدامات هذه المستحدثات التكنولوجية على حقوق الإنسان، وصور ذلك بعبارات شديدة، منها الانتهاك للحقوق واضمحلال الإنسانية وانعدام المسؤولية لدى الدول والمؤسسات والشركات وغيرها من التعبيرات الناقدة التي تعكس شدة خطورة هذه التقنيات على حقوق الإنسان من وجهة نظر المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال.

- **الثاني: المتوازن،** وقد شكّل في الحصر الكمي نسبة (26.7%) من إجمالي موضوعات التحليل، وفيه وازن خطاب موقعي منظمتي الدراسة بين دعم إيجابيات التطبيقات ونقد سلبياتها، وارتبط ذلك في الموضوعات النقاشية حول الذكاء الاصطناعي أكثر من الموضوعات التي تنقل أحداثاً ووقائع، وكان ذلك أكثر في خطاب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مقارنة بمنظمة العفو الدولية التي كان النقد في خطابها أعلى، فعلى سبيل المثال، فالخطاب يدعم قانون الذكاء الاصطناعي الذي وضعه الاتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت ينتقد اصطفاً سبع وعشرين دولة لمنح الشركات التكنولوجية تنظيمًا ذاتيًا لأعمالها للاستفادة التجارية على حساب الحقوق الإنسانية، ويدعم تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في الأماكن المنكوبة كزلازل تركيا وسوريا وينتقد حشد الخوارزميات لاتجاه بعينه على حساب اتجاهات أخرى مما يؤثر على حقوق البعض، وهكذا، وهنا يضع خطاب المنظمات نفسه في دور الميزان الذي يقرأ السلبيات والإيجابيات وينقلها للقارئ دون أحكام مطلقة.

- **الثالث: الداعم،** وقد استحوذ في الحصر الكمي على نسبة (4.5%) من إجمالي موضوعات التحليل، وفيه يدعم خطاب منظمتي الدراسة تطبيق الذكاء الاصطناعي في جانب محدد ولا يخط به غيره، ويصور إيجابيات تطبيق ذلك على حقوق الإنسان، كأن يتحدث عن تطبيق ذكاء اصطناعي يدعم التعليم الآلي لذوي الهمم ويساعدهم في حياتهم ويُنمي قدراتهم، أو أن يدعم التوثيق والأرشفة غير القابلة للتزوير عبر تقنية البلوكتشين (Blockchain) مثلاً في إطار المحافظة على حقوق الأفراد والجماعات، أو أن يساعد الذكاء الاصطناعي في تطوير المبادئ العامة لحقوق الإنسان من خلال المكتبة العالمية لحقوق الإنسان والأرشفة الرقمية للوثائق وغيرها بما يدعم حقوق الإنسان في دول العالم المختلفة ويساعد على فاعليتها في الممارسات المختلفة، وقد ظهر ذلك بوضوح في خطاب مفوضية الأمم المتحدة باعتبارها شريك في تطوير النظم والتطبيقات الخاصة بالذكاء الاصطناعي مع الأطراف المعنية في دول العالم المختلفة، وفي هذا يضع خطاب المنظمات الدولية نفسه في دور الراعي للإيجابيات والناشر لها باعتبارها مفيدة للمجال.

خامساً: مسارات البرهنة والإقناع

وظّف الخطاب الاتصالي بموقعي منظمتي الدراسة ستة مسارات ليبرهن ويقنع المتلقين بتصوراتته حول تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان، وقد جاءت مرتبة من الأكثر اعتماداً عليها في الخطاب الاتصالي إلى الأقل على النحو الآتي:

(1) **الأحداث والوقائع:** وجاءت في مقدمة الأساليب التي استخدمها الخطاب الاتصالي لمواقع المنظمات الدولية للبرهنة والإقناع على الضرر أو الإفادة من تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان بنسبة (32.7%)، وهذه النتيجة تتناسب مع طبيعة عمل المنظمات الدولية التي ترصد الوقائع والأحداث في دول العالم المختلفة، والتي تريد أن تبرهن على وجهة نظرها من واقع التجربة والممارسة. فاستعرض التفاصيل والأحداث والأشخاص والجماعات

كبراهين على سلبات وإيجابيات استخدام الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان. فنجدتها تتحدث عن وقائع وأحداث لسيدة في الهند تضررت من تطبيقات الرعاية الصحية مثلاً، وإمرأة في باكستان قيدت حريتها بسبب تطبيقات المراقبة العامة، وجماعة في السودان حجبت المساعدات الإنسانية لخلل في تمثيل الخوارزميات الخاصة بشبكات التواصل الاجتماعي ومسلحين في صربيا استخدموا تطبيقات للرصد والتجسس، وأطفال تم استدراجهم لممارسة العنف عبر تطبيقات ذكاء اصطناعي وغيرها من الوقائع والأحداث التي تُبرهن وتقعن القارئ بالتصور السلبي أو الإيجابي للمنظمة حول تطبيق الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان.

(2) الوثائق والتقارير: وقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (22.3%)، وفيها استند الخطاب الاتصالي لموقعي منظمتي الدراسة على الوثائق الحقوقية والتقارير الرسمية الصادرة عن المنظمات والهيئات الحقوقية وغيرها، فعلى سبيل المثال تجد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تستند إلى تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية حول المراقبة الجماعية وتكنولوجيا التعرف على الوجه وتبرهن على تصوراتها من خلال هذا التقرير، وفي الوقت ذاته تجد منظمة العفو الدولية تستند في تبرير تصوراتها إلى وثيقة للأمم المتحدة في حقوق الإنسان، وتستند لتقرير منظمة (هيومن رايتس) مرة أخرى لتقعن القارئ بتصوراتها حول التقنية المستخدمة في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى استنادهما إلى تقارير هيئات علمية وبحثية ووثائق صادرة عن جهات حقوقية في البرهنة والإقناع على تصوراتهم إيجابية كانت أو سلبية نحو توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان.

(3) الاتفاقات والمعاهدات: وجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (16.8%)، وعليها يستند الخطاب الاتصالي في البرهنة على تصوراتها وإقناع المستهدفين بأن تصوره الإيجابي عن استخدام تكنولوجيا معينة في حقوق الإنسان جاء توافقه مع الاتفاقات والمعاهدات التي تخص هذا الشأن، وأن تصوره السلبي عن تقنية بعينها جاء من نقض الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الحقوقية المعترف بها عالمياً، كأن يتحدث عن خيانة الدول والمؤسسات لمبادئ واتفاقات حقوق الإنسان العالمية وعدم الأخذ بها حالة الصراعات وانتهاك حقوق الإنسان عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي المختلفة دون احترام أو التزام للاتفاقات والمعاهدات، أو يتحدث عن توفير خارطة طريق موثوقة لتطبيق المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والاتفاقات التي تتم بين المراكز البحثية العالمية والمنظمات الحقوقية والمعاهدات العامة التي تناولت حقوق الإنسان عالمياً.

(4) القوانين والتشريعات: وتمثل نسبة (15.8%) من إجمالي البراهين والأدلة التي يستند عليها الخطاب الاتصالي في تبرير تصوراتها سواء كانت إيجابية أو سلبية. فتارة يقدمها كقانون وتشريع ثابت ينبغي الالتزام به، أو تم انتهاكه وفقاً لتصوراتها في الموضوع الذي يتناوله، وتارة يعرض القانون أو التشريع كحل للسلبات الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال ينادي الخطاب الاتصالي بضرورة إعادة صياغة القوانين لحماية حقوق الإنسان لأن تشريعات الذكاء الاصطناعي لا تحد من انتشار التكنولوجيا المسيئة، كما يطالب بإعطاء الأولوية للصناعة ووكالات إنفاذ القانون لحماية الحقوق الإنسانية، وينقل إشادة صنّاع السياسات في الاتحاد الأوروبي بقانون الذكاء الاصطناعي باعتباره نموذج عالمي مثالي واستثنائي ثم ينتقد دخوله حيز التنفيذ في مايو 2024، وتجد منظمة العفو الدولية تدعو بصفتها جزء من ائتلاف شبكة الحقوق الرقمية الأوروبية (EDRI) الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى لوضع قوانين لحماية اللاجئين والنازحين وغيرهم وحماية الحقوق الإنسانية التي لم يتضمنها قانون الذكاء الاصطناعي، وقد ركّز الخطاب الاتصالي لمنظمتي الدراسة على القوانين والتشريعات كأس في مواجهة تحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان، فنادى الخطاب الاتصالي بضرورة صياغة قوانين تعالج التهديدات الوجودية التي يشكلها الذكاء الاصطناعي ووضع حقوق الإنسان أولوية في القوانين والتشريعات الخاصة بالذكاء الاصطناعي.

(5) الإحصاءات والأرقام: وشكّلت كمياً نسبة (8.9%)، وقد ركّز الخطاب الاتصالي لمنظمتي الدراسة على الأرقام والإحصاءات الفعلية الخاصة بحقوق الإنسان في دول العالم المختلفة. فيُصوّر الانتهاك الإسرائيلي في قتل المدنيين والأطفال بغزة باستخدام التقنيات الذكية للمسيرات والمعدات العسكرية بالأرقام، وأيضاً في أوكرانيا والسودان وغيرها، ثم يستدل على حجم الانتهاكات لحقوق الإنسان حول العالم بالإحصاءات الرسمية المعلنة من الجهات المختلفة والهيئات الدولية، فيعبر الخطاب الاتصالي بقوله؛ إنه تم تشريد (1.9) مليون شخص من أصل (2.2)

مليون فلسطيني، وأنه نتيجة للحرب الأهلية تم قتل أكثر من (7000) مدني في السودان، وفي أوكرانيا تم قتل (10000) مدني منذ اندلاع الحرب، ثم يتحدث عن تركيب (62) ألف كاميرا أمنية في شتى أنحاء كابول تنتهك الحقوق الأساسية للناس في أفغانستان، وغيرها من الأرقام لتصوير حجم الانتهاك لحقوق الإنسان، كما يستخدم الأرقام والإحصاءات في تقدير الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي فيقول؛ إن آلاف من ذوي الهمم والمهجريين استفادوا من تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر التعلم الآلي وإصدار الهوية الشخصية والتسجيل في الجهات المعنية، فالخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية عينة الدراسة استعمل الأرقام والإحصاءات في تبرير تصوره وإقناع المتلقين به.

(6) البراهين التاريخية: ومثلت كمياً نسبة (3.5%)، ويربط الخطاب الاتصالي تصوره حول الموضوع الذي يُعالجه بالتاريخ ويبرهن عليه بوقائع تاريخية تعتبر محطات انتقالية في مجال حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال يربط بين زيادة الصراعات والحروب في عام 2022 و 2023 والانتهاكات الناتجة عنها ويشبها بالوضع قبل عام 1948م عندما ظهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لينقل للمتلقى حجم انتهاكات حقوق الإنسان الذي استدعى ظهور الإعلان وقتها، ويصور له الوضع الحالي الذي ساهمت التطبيقات التكنولوجية في صناعته بالوضع الذي ساهم الجهل ونذرة التكنولوجيا في صناعته. ويبرهن بالمبادئ والوقائع والأوضاع التاريخية ويربط بينها وبين الحاضر ليُقنع القارئ بالتصور الذي يريد أن ينقله إليه. فتجده مثلاً ينقل حديث مفوضية الأمم المتحدة في مؤتمر برلين أمام الشباب عن تأثير الذكاء الاصطناعي على حياة الأفراد وحقوقهم في التعليم والحرية والمساواة ويشبها بالأوضاع التاريخية ويسرد وقائع منها ليُقنع القارئ بما يعرضه ويصور له الوضع ويربطه بأحداث تاريخية مشهورة تسببت في وضع مبادئ واتفاقيات وقوانين لحماية حقوق الإنسان من الانتهاك حول العالم، ويصور الوضع الحالي في أوكرانيا بما حدث باليابان، والوضع في الهند بالوضع في تركيا عبر التاريخ، وغيرها من البراهين التاريخية التي تؤكد على تصوره حول تطبيق الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان.

سادساً: القوى الفاعلة في تشكيل تصورات الخطاب الاتصالي

كشف الخطاب الاتصالي لمواقع المنظمات الدولية حول تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان عن خمس قوى فاعلة في تشكيل التصورات الإيجابية والسلبية هي:

(1) الأولى: المنظمة الحقوقية، وشاركت كأهم قوى فاعلة في الخطاب الاتصالي بنسبة (33.2%) وبالمرتبة الأولى؛ لأنها تستخدم اسمها وتعتمد على الوقائع الخاصة بها وتشارك كفاعل رئيسي في تشكيل تصورات الخطاب الاتصالي حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان. وقد استحوذت المنظمين محل التحليل على النصيب الأكبر من الظهور كفاعل رئيس في الخطاب الاتصالي. حيث الفعالية الميدانية في نقل الوقائع والتجارب الخاصة التي تغطيها المواقع الإلكترونية لمواقعها. إضافة إلى الفاعلية الفكرية في النقاشات والفعاليات المتنوعة التي تشارك فيها، والتنظيمية والتنفيذية في إطلاق المبادرات واقتراح التشريعات وغيرها، وقد كان اسم منظمة العفو الدولية أكثر ظهوراً كقوى فاعلة مقارنة بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع ظهور عزيز لمنظمات أخرى مثل (هيومان رايتس) وبعض الجمعيات الحقوقية.

(2) الثانية: المسؤول الرسمي، وظهر كقوى فاعلة في الخطاب الاتصالي بنسبة (25.7%) وبالمرتبة الثانية، وتمثل في المسؤول عن المنظمة أو الاتحاد أو مسؤول الملف الخاص بالذكاء الاصطناعي في المنظمات الدولية، فعلى سبيل المثال ظهر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (فولكر تورك) كأحد أكثر القوى الفاعلة في الخطاب الاتصالي للمنظمة حيث جاءت معظم الموضوعات على لسانه. ومن هؤلاء المسؤولين أمين عام الأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش)، ومديرة بحوث معهد بحوث الذكاء الاصطناعي (أليكس حنا)، وغيرهم من المسؤولين الذين ساهموا في تشكيل تصورات الخطاب الاتصالي المنشور على موقع المنظمة. في حين اعتمدت منظمة العفو الدولية على مسؤولين وحدات الذكاء الاصطناعي في الأماكن المختلفة وأحياناً على بيان لأمينها العام (أنياس كلامار). ومسؤول الذكاء الاصطناعي في المنظمة (مهير هاكوبيان)، ونائب مديرة برنامج التكنولوجيا في المنظمة (بات دي برون) وغيرهم، إضافة إلى مسؤولين من مؤسسات أخرى كمسؤول الهيئة الدنماركية لصرف مدفوعات الرعاية

الاجتماعية، ومديرة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في المعهد الدنماركي (بيرجيت فيرينغ)، وغيرهم من المسؤولين الذين شاركوا كقوى فاعلة في تشكيل تصورات الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية عن قضية الدراسة.

(3) **الثالثة: الشركات**، وظهرت كقوى فاعلة في الخطاب الاتصالي بنسبة (19.3%)، وتتمثل في شركات التكنولوجيا والشركات المالكة لشبكات التواصل الاجتماعي، حيث تتمتع شركات التكنولوجيا بسلطة هائلة على حياتنا فمنهج مراقبتهم يمثل تهديد ممنهج لحقوق الإنسان. ولتزايد استخدام الدول للتكنولوجيا التي تقدمها الشركات الكبرى، والتي ينبغي مساءلتها عن الأضرار الناتجة عنها؛ لأن هذه الشركات تعمل على تسهيل انتشار المعلومات الخاطئة في جميع أنحاء العالم كما قالت منظمة العفو الدولية، وتؤجج نظم مراقبة شركات التكنولوجيا العلاقة الكراهية وتتسبب في تتبع البعض والإضرار بهم، والتريخ بلا رحمة من التكنولوجيات الثورية في غياب أي حوكمة فعالة كما أشارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. إضافة إلى المراقبة شديدة التطفل من قبل الشركات المالكة لوسائل التواصل الاجتماعي، ومنها خوارزميات التيك توك واكس وميتا، إضافة إلى شركات التكنولوجيا الكبيرة التي ضغطت للحصول على التنظيم الذاتي لعملها، بما يجعل هذه الشركات قوى أساسية وفاعلة في رسم التصورات حول حوكمة الذكاء الاصطناعي بمجال حقوق الإنسان.

(4) **الرابعة: الدول وحكومتها**، وأظهرها الخطاب الاتصالي للمنظمات كقوى فاعلة بنسبة (16.3%). حيث تمثل الشريك الفاعل في حماية حقوق الأفراد التابعين لها ولديها سلطة التنظيم والحظر والمنع لما يضر بحقوق مواطنيها. فتقوم بوضع تشريعات قوية وملزمة تعطي الأولوية للناس وحقوقهم، وإصلاح الممارسات التجارية للشركات في الأماكن المتضررة، وضمان الحكومات والسلطات للحريات للمساهمة في حل المشكلات عبر التكنولوجيا، وحماية الحيز المدني، وتعزيز العمل المناخي للمساواة والانصاف وتوفير الموارد، كما ينبغي على الحكومات الموازنة بين السياسات والإجراءات المعتمدة على مبادئ حقوق الإنسان، وصياغة الدول لحلول تضمن حقوق الإنسان واتحاد الحكومات من أجل مواجهة التحديات التي فرضتها التكنولوجيا، إضافة إلى التعاون بين القطاع التجاري والحكومة والمجتمع المدني، وإعادة القدرة البشرية والكرامة الإنسانية إلى النقاش، واستخدام حقوق الإنسان كنقطة مرجعية من قبل الدول والشركات، ودمجها في دورة حياة تصميم الذكاء التوليدي، من خلال اعتماد قادة يقدرون الاستقرار طويل الأجل بدلا من المكاسب القصيرة الأجل وهي أهم تحديات حوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان.

(5) **الخامسة: الخبراء**، وظهروا في المرتبة الأخيرة كقوى فاعلة في الخطاب الاتصالي بنسبة (5.5%)، باعتبارهم الأكثر دراية وتأهيلاً لوضع الآليات والخطط الفاعلة في حماية حقوق الإنسان من الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي وتعزيز الآثار الإيجابية. وقد كانت منظمة العفو الدولية في خطابها أكثر ارتكازاً إلى الخبراء مقارنة بالأمم المتحدة التي تميل إلى الهيئات والمؤسسات الخبيرة، وظهر الخبراء في الحديث عن إدراج منظور الإعاقة في استراتيجيات الذكاء الاصطناعي، كما ظهروا في النقاش حول آليات الاستفادة من التقنيات في العمالة والتعليم والعيش المستقل. إضافة إلى وضع مزيج ذكي من التدابير لحماية حقوق الإنسان في سياق أنشطة الأعمال التجارية، ودمج مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان كأداة أساسية تستخدمها الدول وقطاع الأعمال في التطبيقات الخاصة بالذكاء الاصطناعي. وأظهر الخطاب الاتصالي فاعليتهم في تشكيل الهيئات الإدارية والرقابية والتقييمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان؛ لأنهم الأكثر خبرة بالتقنيات والأقدر على وضع الحلول وتنفيذ الاستراتيجيات ولديهم سبل تقنية متنوعة لمواجهة التحديات، نظرًا لأن قلة الخبرة في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي يجعل الشركات هي المسيطرة والمتحكمة ويقوض حقوق الإنسان في دول العالم المختلفة. ومن الأهمية الحفاظ على رأس المال البشري في الذكاء الاصطناعي بالدول لأن هجرة الأدمغة تؤثر سلباً على جاهزية الذكاء الاصطناعي حيث إن فقدان الخبراء والمهنيين المهرة يقوض قدرة الدولة على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها بفعالية، فوجود المتخصصين جزء لا يتجزأ من تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي وصيانتها وابتكارها، (Burinskienė & Seržantė, 2022).

سابعاً: تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في حقوق الإنسان

ركّز الخطاب الاتصالي لموقعي منظمتي الدراسة على عدد من تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في أعمال وأنشطة المنظمات الدولية بمجال حقوق الإنسان، ومن واقع التناول وضعها الباحث في خمس تصنيفات هي:

(1) **الخوارزميات وروبوتات الدردشة:** وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة (30.2%). ويقصد بها خوارزميات تقييم وتصنيف الأشخاص واتخاذ قرارات معينة بشأنهم وفي الغالب تكون تنبؤية؛ ومنها خوارزمية العزوبية (Really Single) للتنبؤ بالوضع الأسري والحالة الاجتماعية للفرد وقد استخدمت في دولة الدنمارك، واستراتيجية التعرف على الصلات الخارجية (Model Abroad) من خلال الخوارزميات باعتبارها ضمن نظام التقييم الاجتماعي الذي نص عليه قانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي، ومن قبلها خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وإكس وتيك توك وغيرها، والتي رأت منظمتي الدراسة في خطابها أنها ساعدت في تأجيج العنف الإثني بأثيوبيا، والكراهية والنزاع وخاصة في الأوقات السياسية الحرجة أثناء الانتخابات لتحقيق التفاعل على حساب حقوق الإنسان، وسمحت ببث معلومات مضللة ونشرت خطاب الكراهية في أزمة الروهينجا على يد (إيلون ماسك)، ومنها أيضاً المحول التوليدي المدرب مسبقاً، وبرمجيات تحليل البيانات والتقنيات البيومترية، وغيرها من التقنيات التي يشملها هذا التصنيف والتي كشف الخطاب عن سلبياتها التي تتغلب على إيجابياتها في مجال حقوق الإنسان، وقد ركّز الخطاب على التحيز في التحليلات وبالتالي عدم العدالة في الحقوق إضافة إلى استغلالها في النيل من بعض الاتجاهات أو القضايا الحقوقية من قبل الأنظمة والشركات في غياب الشفافية الخوارزمية، وهذا يؤكد أننا بحاجة إلى مراعاة ذلك كما أوضح بحث (de Miguel, 2024) أنه ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار عدم شفافية هذه الأدوات التي يصعب فهم الأسباب الكامنة وراء الاستنتاجات التي توصلت إليها.

(2) **الذكاء الاصطناعي العام:** وجاء في المرتبة الثانية بنسبة (28.2%). ويقصد به الذكاء الاصطناعي المصمم لجعل الأشياء تبدو وكأنها من صنع البشر، كالشات بوت الذي تطور وانتشر استخدامه خاصة في عام 2023 بشكل كبير ومنها تطبيقات (ChatGPT) و (DeepSeek) وتطبيقات التصميم التي تشعر كإنك مع مصممك الخاص مثل (DALL-E) أو (Midtravel) وبرامج إنتاج الفيديو المزيقة (Deepfake) وغيرها، وقد أوضح الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية أنه رغم الإيجابيات الناتجة عن الاستخدام العام لهذه التطبيقات إلا إنها قد استخدمت لمنع إقبال الناخبين والمراقبة بحجة الأمن الوطني في بعض البلدان. وتم استخدام برامج التجسس والأسلحة الفتاكة لنفس الغرض، إضافة إلى كل ما يخص الذكاء الاصطناعي التوليدي وتقنيات إنتاج المحتوى التي تعتمد على البيانات المتاحة من التحليلات الضخمة، والتي لها إيجابيات في مساعدة الإنسان إلا إنها ساهمت في اختراق خصوصية الأفراد واستعمال معلوماتهم الشخصية دون إذن مسبق. واستدل على ذلك بأنه يتم بيع بيانات الأفراد بما يؤثر أحياناً على أمن الجماعات والمجتمعات المختلفة، ما يشكل اعتداءً على حقوق الإنسان؛ ولذلك صدر أول قرار أممي يهدف إلى تشجيع حماية البيانات الشخصية وحقوق الإنسان ومراقبة المخاطر في 2024 كخطوة متفق عليها بين (123) دولة لحماية خصوصية الأفراد كحق إنساني أصيل، وهو ما يتفق مع ما توصل إليه (Ahmad, 2025 & Others) من أن التأثير التحويلي للذكاء الاصطناعي وما نتج عنه من اعتبارات أخلاقية واضطرابات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يؤثر على ممارسة العديد من حقوق الإنسان، لذلك ينصب التركيز على دمج العوامل القانونية والأخلاقية لضمان التطبيق المسؤول لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وضمان أن تعود بالنفع على البشرية.

(3) **المراقبة والرصد:** وجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (24.3%). وهي تقنيات ترتبط بالكاميرات العامة والموبايل والشبكات والخرائط الجغرافية التي تستخدم في مراقبة ورصد الأفراد. ومنها تطبيقات التعرف على الوجه والدخول على الهواتف باستخدام البيانات البيومترية. وجاءت كأحد أهم التقنيات التي لها تأثير سلبي على حقوق الإنسان، فقد رأت منظمتي الدراسة أنها تستخدم في المراقبة الموجهة ضد النشطاء من قبل جهات إنفاذ القانون، وكذلك التمييز باستخدام التكنولوجيا كما حدث في البرازيل والأرجنتين والهند من خلال تقنيات المراقبة والتعرف على الوجه، كما تستعمل في استهداف الصحفيين كما حدث في الانتخابات الهندية، وتستخدم في تقييد حرية الأفراد وخاصة المرأة، كما حدث في أفغانستان عندما تم تركيب (62) ألف كاميرا أمنية في شتى أنحاء كابول تنتهك

الحقوق الأساسية للناس وبخاصة النساء في الأماكن العامة من خلال (طالبان) التي اعتمدت سياسة قاسية لانتهاك حقوق الإنسان. ولذلك صدر قرار من البرلمان الأوروبي بحظر تكنولوجيا التعرف على الوجه لتأثيرها على المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وقد رأت منظمة العفو الدولية أن مجموعة (NSO) هي الأسوأ في بيع أدوات السطو الرقمي للاعبين الذين يدركون تمامًا أنهم ينتهكون حقوق الإنسان للمعارضين والشخصيات المعارضة والصحفيين بشكل نشط وعدواني عبر تقنيات التعرف على الوجه والمراقبة بالكاميرات، بينما رأت منظمة الأمم المتحدة أن من هذه الشركات مجموعتي (ASN & TKH) والتي منحت إسرائيل تقنيات لمراقبة الفلسطينيين وتقييد حريتهم ومحاصرتهم، وهو ما قاله بحث (Qandeel, 2024) إن تقنيات التعرف على الوجه تستخدم كأدوات للمراقبة الرقمية والشرطية ما يثير مخاوف حول حماية الحريات الأساسية وغيرها، ولذلك يجب على الدول تنظيم هذه التقنية الناشئة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون.

(4) اتمتة الرعاية الاجتماعية والصحية؛ وجاءت في المرتبة الرابعة بنسبة (10.4%). ويقصد بها تطبيقات الذكاء الاصطناعي الخاصة التي صُممت لأغراض اتمتة الرعاية الاجتماعية والصحية للأفراد، ومنها تطبيقات خاصة بالمرأة المعيلة وأخرى لكبار السن وذوي الهمم والمرضى والمكوبين في المناطق المختلفة، وقد ساعدت هذه التطبيقات في الوصول إلى الفئات المختلفة وحققت نتائج إيجابية في المناطق المنكوبة التي لا يمكن الوصول إلى من بحاجة إلى الرعاية فيها. إلا أن بعض الدول استخدمتها للعنصرية والتمييز وخفض تكاليف الرعاية الاجتماعية للأفراد، ما يضخم الأذى الذي يلحق بالمجتمعات المهمشة على نطاق أكبر وبصورة أسرع، إضافة إلى الحرمان القاسي من مزايا رعاية الأطفال، وقد وثقت منظمة العفو الدولية في عام 2021 نظام ذكاء اصطناعي تستخدمه الضرائب الهولندية كنمط عنصري لتلقي مزايا رعاية الأطفال. كما استخدمت في اخماد الحركات الاجتماعية والتأثير على الحقوق الإنجابية حيث يواجه الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة والحقوق الإنجابية في الولايات المتحدة تحديات جديدة، ففي أعقاب قرار المحكمة العليا في قضية (دوبس) ضد منظمة صحة المرأة في جاكسون، وأبلغت منظمات الصحة والحقوق الإنجابية عن زيادة حادة في عدد منشوراتها على وسائل التواصل الاجتماعي حول الإجهاض التي يتم إزالتها من منصات التواصل الاجتماعي، وبعد مرور عامين على قرار دوبس، لا تزال هذه المشكلة مستمرة، ولا تزال المنظمات تحذف محتواها عن الإجهاض دون تفسير يذكر، كما أدى النظام شبه الآلي للرعاية الاجتماعية في صربيا إلى حرمان الكثير من حقوقهم بسبب الأتمتة غير المنضبطة، كما أن نظام الرعاية المدعوم بالذكاء الاصطناعي يفاقم المراقبة الجماعية ويعرض الجماعات المهمشة لخطر التمييز وقد حدث ذلك في اتمتة الرعاية الاجتماعية والأضرار الفعلية التي وقعت على طائفة الروما وذوي الإعاقة، وهذا يتوافق مع ما توصل إليه (van Toorn & Scully, 2024) من أنه عندما تخلت بعض الحكومات عن التقييمات المستقلة وظهرت تفاصيل أخرى بشأن الاستخدام الحالي للأدوات الآلية من قبل وكالة التنمية الوطنية لأغراض التخطيط، ونتج عنها مخاطر منها تخفيضات الميزانية وعدم كفاية الخطط إضافة إلى مخاوف ذوي الإعاقة أنفسهم من تجاهل التقييم الفردي لحالات الإعاقة والرعاية.

(5) الأنظمة العسكرية الذكية؛ وجاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (6.9%). وهي تقنيات خاصة بالمعدات العسكرية ذات الاستهداف الذكي والتعرف الآلي ومنها أيضاً المسيرات والدرونز وغيرها. ورغم أهميتها في الحروب الحديثة إلا أنه يتم استخدامها بصور سلبية أظهرها خطاب منظمتي الدراسة عندما تحدثت عن تطبيقات الأسلحة المستقلة أو المسيرة وتطبيقات التجسس الإلكتروني والاستهداف المحدد للأماكن باستخدام الذكاء الاصطناعي للأشخاص في المجال العسكري لقتل المدنيين. وقد ظهر ذلك مع وجود موجة عاصفة من النزاعات والحروب شملت حوالي (55) صراعاً حول العالم، على رأسها الحرب في غزة ومعها الكونغو وميانمار والسودان واليمن وسوريا وأوكرانيا وغيرها، وقد استخدمت الأنظمة العسكرية الذكية في استهداف مساكن (حماس) عبر القنابل الموجهة والتي يطلق عليها (القنابل الغبية)، ولذلك استنكر خبراء الأمم المتحدة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل إسرائيل في غزة وقالوا لو إن الجيش الإسرائيلي استخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي (Gospel & Where's Daddy) فقد اخترق كل قواعد الإنسانية واعتدى على جميع حقوق الإنسان في غزة. وقد استخدمت هذه التقنيات العسكرية في الحرب على أوكرانيا، وللأسف أشار الخطاب الاتصالي إلى أن الدول الكبرى مثل أمريكا والصين وروسيا ومعهم دول أوروبا يمدوا حلفائهم بمثل هذه التقنيات التي تهدد حقوق

الإنسان مع علمهم بأن بعض الدول تستخدمها في انتهاك حقوق الأفراد والتأثير على مستقبلهم وطموحاتهم في تنمية مستدامة، وقد توصل (Murray, 2023) إلى أنه ينبغي إنشاء قاعدة أدلة تثبت فائدة أداة الذكاء الاصطناعي التي تستخدم في الجيوش والحروب وآلية التحقق من استخدامها لهذه الفائدة قبل الموافقة عليها مع تقييم للمخاطر أو الأضرار المحتملة لها ودمج قانون النزاعات المسلحة والقانون الدولي لحقوق الإنسان لضبط التعامل بهذه الأدوات في الحروب.

ثامناً: التحديات التي تواجه حوكمة الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان

كشف الخطاب الاتصالي لموقعي منظمتي الدراسة عن وجود تحديات تواجه حوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان جمعها الباحث في أربعة تحديات هي:

(1) **الافتقار إلى التحكم في أنظمة الذكاء الاصطناعي:** وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة (40.6%). لِمَا لتقنيات الذكاء الاصطناعي من قدرة على التطور والتحول الفائق مما يجعل الفاعلين في حقوق الإنسان غير متمكنين من التحكم في هذه الأنظمة. ولذلك حرص خطاب المنظمات الدولية عبر مواقعها الإلكترونية على ضرورة إعادة البرمجة لخدمة حقوق الإنسان ودمج مبادئه في التقنيات ووضع آليات وأدوات واضحة تضمن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان. كما أوضح خطاب المنظمات الدولية أن التحدي الأكبر الذي يواجهها هو إخضاع السلطات والشركات الخاصة للمساءلة؛ فهي تواصل استخدام الذكاء الاصطناعي في غياب الشفافية والتمحيص العلني في أغلب الأحيان مع عدم التمكن من محاسبتها. إضافة إلى وضع ضمانات لحماية الاستخدام غير القانوني للبيانات كما حدث في منصة (X) وميتا وغيرها. ويعترف الخطاب الاتصال لمنظمتي الدراسة بقدرة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على إعادة تشكيل المجتمعات والتأثير على السياسة العالمية. ما يجعلنا في أمس الحاجة إلى رصد التأثير التحويلي وإدراك حجم المخاطر المحتملة؛ لأنه بالفعل يوجد سوء استخدام لتقنيات الذكاء الاصطناعي من جانب الدول والعصابات الإجرامية والشركات مع الفقر الواضح في أدوات التحكم والسيطرة على أنظمة الذكاء الاصطناعي بأشكالها المختلفة، والتي تؤثر إيجاباً وسلباً على حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، وهو ما تؤكد تحليلات (Ahmad, 2025 & Others)، التي قالت إن تقنيات الذكاء الاصطناعي قد تقوض ممارسة العديد من حقوق الإنسان، ومن الضروري دمج العوامل القانونية والأخلاقية لضمان التطبيق المسؤول ونفع البشرية.

(2) **عدم القدرة على التنبؤ بآثار تقنيات الذكاء الاصطناعي:** وجاءت في المرتبة الثانية بنسبة (20.3%). حيث يرى الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية أن الذكاء الاصطناعي مفيد في التنبؤات والتوقعات ويخدم المنظمات في توقع المخاطر ومحاولة الوقاية منها بالأماكن والدول المختلفة. إلا إنه يصعب التنبؤ بالنتائج التي من الممكن أن نصل لها بسبب تطبيقات الذكاء الاصطناعي ذاتها في مجال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام أدوات الشرطة التنبؤية والأنظمة المؤتمتة في صنع القرار بالولايات المتحدة الأمريكية، وتكنولوجيا التعرف على الوجه لاستهداف المجتمعات المصنفة على أساس العرق، وتحليل البيانات الضخمة في استكشاف مواطن العنف أو الانتهاك، لكن تتخوف المنظمات الدولية على المستقبل مع التكنولوجيا حيث لا تريد أن تراه يعيدنا إلى ما قبل 1948م؛ لعدم قدرتنا على توقع ما يمكن فعله وهذا تمت مناقشته في لجان الحوار مع الاتحاد الأوروبي، وقد قيل إن الذكاء الاصطناعي التوليدي يغذي غرف الصدى والحركات المتطرفة، وأن (345) مليون شخص سيواجهوا مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي 2023 وأن ذلك قد يتراد في المستقبل فلا نستطيع التنبؤ بتأثيراته على العمل والأمن والحرية والتوظيف وغيرها من الحقوق الأساسية التي من الممكن أن تتأثر بشكل كبير نتيجة تطورات تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يشكل تحدياً كبيراً لتطبيقه في مجال حقوق الإنسان، وهو ما أوضحه بحث (Bakiner, 2023) من أن الذكاء الاصطناعي نظام اجتماعي تقني يحدث آثاراً تتجاوز ما تفعله التطبيقات الفردية والممارسات اليومية التي لا تستطيع مواكبة تطوراتها، وهو ما يفرض على العاملين في حقوق الإنسان إعادة التفكير في اقتصاد البيانات، وتزايد عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتنظيم الذكاء الاصطناعي كـ مجال تقني؛ لأنه يعيد إنتاج مشاكل هيكلية طويلة الأجل تتجاوز تنظيم كل قضية على حدة، وهو جزء لا يتجزأ من الهياكل الاقتصادية التي تنتج آثاراً سلبية تراكمية، ويطرح تحديات إضافية تتطلب مناقشة العلاقة بين حقوق الإنسان والعلم والتكنولوجيا.

(3) **الافتقار إلى المعرفة التكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي:** وجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (19.8%). حيث لا يزال الانتشار المعرفي لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي محدوداً، والخبرات فيه لدى فئة معينة، كما أن كفاءة الخبرات محدودة بما يشكل تحدياً لتطبيقه في مجال حقوق الإنسان. تحوطاً من أن تُصبح التقنية ومن لديهم معرفة بها هم المتحكمون في الأنشطة والأعمال وهو ما يؤثر على حقوق الإنسان. ولذلك طالب الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية محل الدراسة بضرورة امتلاك أدوات تنظيمية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي متجذر فيها حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون نستطيع من خلالها مساءلة من يديرونها. والتعرف على الأضرار الناتجة عن استخدامها في حقوق الإنسان، إضافة إلى زيادة تعليم البرمجة وتعبئة مطوري التكنولوجيا من جميع أنحاء العالم لإيجاد حلول قائمة على حقوق الإنسان. وتعزيز تعليم الذكاء الاصطناعي كمستهدف رئيسي في التنمية العالمية تسعى دول العالم المختلفة لتحقيقه، والتعاون بين جميع منظمات حقوق الإنسان لرفع كفاءة وتأهيل فرق العمل في المجال وتزويدهم بالمعارف والخبرات التقنية الخاصة بالذكاء الاصطناعي لأن الافتقار إلى المعرفة التكنولوجية يمثل تحدياً لتطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان، ولذلك أكد (Martsenko, 2022) في بحثه على ضرورة بناء هيكلية عالية الجودة وأمنة للتعليم الآلي للذكاء الاصطناعي، وإقرار الشفافية حول هذا "الصندوق الأسود" حتى يمكننا تجنب سوء الفهم والمخاوف واستثماره في الحفاظ على حقوق الأفراد والمجتمعات.

(4) **الرغبة في تحقيق المنافع التجارية:** وجاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (19.3%). حيث تسعى الدول والشركات والمؤسسات لتحقيق المنافع التجارية غير عابئين بالحقوق الإنسانية، فعلى سبيل المثال؛ طالما أن بيع البيانات مربح يمكن التغاضي عن الخصوصية والحقوق الشخصية. ولأن العائد من بيع الأسلحة والمسيرات التي تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي كبير فيمكن للشركات ألا تنتظر فيما تستخدمها الدول التي تشتريها حتى وإن كانت تستعملها في إبادة المدنيين وتدمير الأطفال وتقييد حرية النساء وغيرها من الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان. وقد صوّر الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية ذلك تحت مصطلح المنافع التجارية التي من أجلها ضغطت الدول الأعضاء السبع والعشرين بالاتحاد الأوروبي للحصول على التنظيم الذاتي لما يخص حقوق الإنسان في الذكاء الاصطناعي حتى لا تقيد رغبتها في الترويج من التكنولوجيا بجميع أنحاء العالم رغم أضرارها. وهو ما دعا التحالف الخاص بمنظمات المجتمع الأوروبي وخاصة الشبكة الأوروبية للحقوق الرقمية لمواجهة الضغوط من أجل المنافع التجارية على حساب حقوق الإنسان؛ وقالت إنه لا يمكن ترك الثغرات الملحة والخطيرة في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي بين يدي شركات التكنولوجيا لإدارتها ذاتياً. وقد أكدت الوقائع والأحداث المعيشة إلى اهتمامها بالجانب الربحي على حساب الجانب الإنساني والحقوق، وبذلك تصبح رغبة الشركات والدول في تحقيق منافع تجارية من الذكاء الاصطناعي تحدياً لحقوق الإنسان، وهذا يتفق مع ما توصل إليه (Lane, 2023) من أنه في الوضع الحالي لا يقع على عاتق الشركات أي التزامات مباشرة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ولا يمكن في الوقت الحالي رفع دعوى مباشرة ضد الشركات على أساسه، ولذلك ظهرت مبادرات قانونية ملزمة وغير ملزمة من قبل العديد من الجهات الفاعلة لمحاولة تحميل الشركات مسؤولية الضرر الذي تسببه لحقوق الإنسان لأنها المستفيد من المنافع التجارية لهذه التقنيات.

وفي ضوء التحديات المطروحة؛ فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي تساعد على تعطيل المعايير الراسخة لحقوق الإنسان من خلال الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، حيث التحديات السياسية كالتأثير على الاستقلالية والديمقراطية، والاقتصادية كتأثيراته على الأمن الوظيفي والأجور، والثقافية كالتأثير على الملكية الفكرية والنزاهة، والاجتماعية كعدم المساواة بين الأفراد؛ لذلك من الضروري الحفاظ على الإبداع وقدرات البشر في اتخاذ القرار، وإيجاد توازن دقيق بين الابتكار والشواغل الأخلاقية، مع أهمية الحفاظ على حقوق الإنسان ورفاهية أفراد المجتمع، وهو ما أثاره (Ahmad & Others, 2025).

تاسعاً: مبادئ حوكمة الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان

لحوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان أسباب كشف عنها الخطاب الاتصالي لموقعي المنظمين عينة الدراسة وهي ذاتها مبادئ عملية الحوكمة، صاغها الباحث في أربعة هي:

(1) احترام استقلالية الإنسان: واستحوذ هذا المبدأ على المرتبة الأولى بنسبة (32.7%). باعتباره مبدأ أساسياً وحقا أصيلاً للإنسان، فالاستقلالية قيمة إنسانية كبيرة. وقد ركّز الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية محل الدراسة على هذا المبدأ باعتباره سبباً رئيساً لحوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان. وذلك لتأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على تأمين الخصوصية وحرية التعبير وحماية البيانات والمساواة وعدم التمييز وغيرها. وقد نقلت منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ما دار في قمة رايتسكون 2022 عن الحق في الخصوصية واحترام استقلالية الإنسان مؤكدة على أن الشركات تصل إلى كمية غير مسبوقة من بيانات الأشخاص دون حساب أو رقيب ويتم انتهاك استقلالية الفرد عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي. وينبغي أن نصون الحق في حرية التعبير والتصدي لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة التي يتعرض لها الأفراد عبر التتبع والتهديد والحجب من قبل الجماعات والأنظمة. إضافة إلى معالجة الفجوة الرقمية حيث ما زال كثير من الأفراد لا يستطيعون مباشرة حقوقهم إلكترونياً، فالإنسان له الحق في حياة مستقلة بعيداً عن اختراق الخوارزميات والروبوتات وغيرها من التقنيات التي أثرت على استقلاليته، لذلك فإن احترام استقلالية الإنسان كمبدأ أساسي دافع وسبب رئيسي لحوكمة الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان، وهذا يتفق مع ما توصل إليه (Formosa, 2021) من أن الروبوتات الاجتماعية لديها القدرة على الإضرار بالاستقلالية البشرية فهي تدفعنا إلى تحقيق غايات أقل قيمة وخيارات أقل أصالة وتضعف كفاءتنا في الاستقلالية الذاتية رغم دورها في تعزيز الاستقلالية البشرية في أمور أخرى.

(2) منع الضرر: وجاء في المرتبة الثانية بنسبة (31.2%). باعتباره حقاً ومبدأ لحقوق الإنسان، وقد نقل الخطاب الاتصالي لمنظمات لحقوق الإنسان الضرر بصور مختلفة، فمنه ما وقع على المدنيين والأطفال في قطاع غزة، حيث يُعاقبون جماعياً جراء ما فعلته الجماعات الفلسطينية في 7 أكتوبر ويواجهون الموت ويعانون من الحصار والتدمير والحرمان، وتم تشريد (1.9) مليون شخص من أصل 2.2 مليون فلسطيني، كما أوضحت منظمة العفو الدولية. وأيضاً المدنيين والأطفال في أوكرانيا الذين يعانون من القتل والرعب والتخويف جراء الحرب الروسية الأوكرانية. وكذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في اليمن. والأذى الذي يلحق بالمسلمين في ميانمار من الروهينجا الذي طال أمدهم وينبغي رفع الضرر عنهم إعمالاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومنه الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو وتشاد وغانيا ومالي والنيجر. والتي كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي سبباً في هذه الأضرار حيث التحيز الخوارزمي وأنظمة التعرف على الوجه والبيانات العنصرية وغيرها. ولأن فترة الدراسة مليئة بالصراعات التي خلّفت أضراراً كبيرة في مجتمعات متنوعة عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي التي استخدمت في هذه الصراعات والحروب. ومن الممكن أن يتزايد حجم الضرر كما أوضح (Chatterjee & Others, 2021) حيث يرتكب الذكاء الاصطناعي جرائم تؤثر على حقوق الأفراد مع انتشار قيادة السيارة بدون إنسان والقتل والتحريض عليه، وهي جرائم لها عقوبات قانونية كالحبس وغيره، فماذا تمثل هذه العقوبات بالنسبة للذكاء الاصطناعي باعتباره الكيان المهدد لحياة الأفراد وحقوقهم، إضافة إلى الجرائم التي ترتكبها الروبوتات؛ لذلك اقترح العلماء فرض ضريبة كبيرة على الروبوتات تعيق تناميها الذي يهدد حياة الأفراد وحقوقهم.

(3) الإنصاف، وجاء في المرتبة الثالثة بنسبة (20.8%). وهو مبدأ أساسي لحقوق الإنسان، فالحقوق والعدالة تقوم على الإنصاف، ويقصد به التوزيع العادل للحقوق بين الأفراد دون تمييز أو تحيز أو خلافه وإعطاء الجميع الحق في الدفاع عن نفسه دون تمييز لأحد على أحد، وقد ركّز الخطاب الاتصالي لمنظمتي الدراسة على الإنصاف باعتباره غاية أساسية للحقوق الإنسانية وصوره من خلال الحق في العدالة عبر التطبيقات الاجتماعية الذكية التي من الممكن أن تحكم أو تتخذ قرار في ضوء المدخلات غير العادلة والتي تؤدي إلى عدم الإنصاف، لذلك ينبغي تنشيط وصول الجميع للعدالة طبقاً للهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة. حيث يوجد مليار امرأة يفتقرون إلى الحماية من العنف الجنسي مع شريكهن حول العالم بسبب عدم الإنصاف. إضافة إلى الحفاظ على حقوق الأفراد بإعطاء فرص متساوية، فمن الإنصاف أن تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي متاحة لجميع الأفراد حتى يتمكنوا من ممارسة حقوقهم عبر التمثيل العادل، فقد يتفوق جنس على آخر، أو يتمكن فكر دون آخر. ومن الإنصاف أيضاً عدالة التوزيع بين الأفراد في كل شيء بما يضمن حقوقهم، وقد حرص الخطاب الاتصالي لمنظمتي الدراسة على أن يكون الإنصاف مبدأ حقوقياً ينبغي الحفاظ عليه عند توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان لتحقيق

العدالة بين الأفراد في المجتمعات المختلفة، وهو ما بيّنته دراسة (Fletcher & Others, 2021) حيث قالت إن خوارزميات الذكاء الاصطناعي تعرض السكان في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل للتحيز وعدم الإنصاف؛ لنقص القدرات التقنية ووجود تحيز اجتماعي ضد الأقليات والافتقار إلى الحماية القانونية.

(4) القابلية للتفسير: وجاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (15.3%). وهي إحدى المبادئ الأساسية لفهم إيجابيات وسلبيات توظيف الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان. وقد تناولها الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية كمبدأ يبرر به تصويره حول تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان. باعتبارها تعكس الطيف الكامل للحكومة التي تكشف وتفسر بشفافية حتى يسود دعم اتخاذ قراراتها بين الناس وتزِيل الغموض حتى لا يكون الحكم على غير متصور في القضايا الإنسانية. من خلال إشراك الناس في القرارات المتعلقة بالعدالة عبر التطبيقات والتقنيات الذكية، لأنه يصعب قبول القرارات الحقوقية القائمة على الذكاء الاصطناعي حالة عدم قدرة الناس على تفسيرها؛ لذلك طالب الخطاب الاتصالي بضرورة شفافية تحليل البيانات الخوارزمية، والاتجاهات والعواطف، لأنه إذا أصبحت المدخلات قابلة للتفسير فإن القرارات والنتائج تكون أكثر قابلية للتفسير ما يُتيح للناس فهم أوسع ويمنحهم قدرة على التمييز بين المنافع والأضرار التي قد تتركها تقنيات الذكاء الاصطناعي على حقوقهم الإنسانية، فقد كشف (Wang, 2024) أنه باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المحاكمات ظهرت مخاطر خفية تتمثل في؛ اتخاذ القرار بالكواليس في ضوء التمييز الخوارزمي وعدم قابلية تفسير نتائج الأحكام، ما يشكل تحديًا للتطبيق القضائي في إصدار الأحكام بمساعدة الذكاء الاصطناعي.

عاشراً: حلول حوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان

قدّم الخطاب الاتصالي لموقعي منظمتي الدراسة سبعة حلول أساسية لحوكمة الذكاء الاصطناعي بمجال حقوق الإنسان من أجل الاستفادة من إيجابياته والحد من سلبياته والتعاطي مع التقنيات بما يخدم أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات المختلفة هي:

(1) تطوير أدوات للسيطرة والتأثير: وقد برز تصور تطوير الأدوات للسيطرة والتأثير كحل أول بنسبة (19.3%). وذلك لانتشار التخوفات من تقنيات الذكاء الاصطناعي وتهديدها لحقوق الإنسان. فقد رأى الخطاب الاتصالي لمنظمتي الدراسة أن الحل الأسرع للتعامل مع الواقع هو تطوير أدوات للسيطرة على السلبيات الناتجة عن توظيف التقنيات والقدرة على التأثير فيها للحد من سلبياتها. لأن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تُمثل تهديداً ممنهجاً لحقوق الإنسان حيث التمييز والهجرة والرعاية الاجتماعية وغيرها. لذلك ينبغي إخضاع الذكاء الاصطناعي لضوابط تنظيمية سيرا على درب قانون الاتحاد الأوروبي للخدمات الرقمية، واتخاذ خطوات سريعة من قبل الحكومات لتشريعات حازمة تنص على لمخاطر التكنولوجيا وكبح جماح شركاتها العملاقة. ولأن قواعد الذكاء الاصطناعي الذاتية لا تحد من انتشار التكنولوجيا المسيئة حتى قانون الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تطوير مستمر، وتوفير إطار قانوني فعال لاستخدام التكنولوجيا من خلال تبني الاتحاد الأوروبي لتشريع يحمي حقوق الإنسان، والمشاركة في تطوير الأطر القانونية المحتملة في مجال البيئة والذكاء الاصطناعي. وبالتالي يمكن السيطرة على سلبيات الذكاء الاصطناعي وتوجيه الاستفادة منه في الجوانب الإيجابية، وذلك من خلال تشريعات عالمية ومحلية وأدوات مطوّرة ترأب سلبياته وتتيح السيطرة عليها والتأثير فيه. وقد أصدر مركز سلامة الذكاء الاصطناعي بياناً يحذر فيه من "خطر الانقراض" الشديد الذي يشكله الذكاء الاصطناعي وقد يكون مميتاً مثل الأوبئة والأسلحة النووية، ووقع عليه لاحقاً ممثلون رفيعو المستوى من (OpenAI & Google Deepmind) وشركات ذكاء اصطناعي أخرى، بالإضافة إلى باحثين بارزين في مجال الذكاء الاصطناعي، مؤكدين على ضرورة السيطرة من خلال الحوكمة العالمية وإنشاء وكالة دولية للذكاء الاصطناعي (Marcus & Reuel, 2023)، وتصديقا على ذلك فإن قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي، الذي يعد أول محاولة شاملة في العالم من قبل هيئة حكومية لمعالجة الآثار السلبية المحتملة لتقنيات الذكاء الاصطناعي والتخفيف من حدتها افتقر إلى الإنفاذ الفعال والإشراف والرقابة وغياب الحقوق الإجرائية وآليات الإنصاف، وعدم كفاية حماية العمال والغموض المؤسسي، وعدم كفاية التمويل والموظفين وعدم مراعاة قضايا الاستدامة بشكل كافٍ وهو ما أوضحه (Worsdorfer, 2024).

(2) تطوير مبادئ حقوق الإنسان: وبرز تصور تطوير الذات ومواكبة التقنيات من خلال تطوير المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان كحل ثاني بنسبة (16.3%). وفيه يرى الخطاب الاتصالي أنه يلزم تطوير مبادئ حقوق الإنسان لتواكب تطورات تقنيات الذكاء الاصطناعي. لأنها أولوية في وضع اللوائح التنظيمية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الخاصة بحقوق الإنسان ومعالجة المشاكل الكامنة وراء نماذج الأعمال الناتجة عن عدم مناسبة المبادئ للتطبيق في الأعمال المختلفة. فعلى سبيل المثال، قرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حظر تام على منصة (تيك توك) أخفق فيما تتعرض له حقوق الإنسان من مخاطر وأضرار مرتبطة بنماذج الأعمال القائمة على المراقبة لشركات التكنولوجيا وسن تشريعات تتصدى للاعتداءات على الأفراد من خلال لغة مشتركة يترجمها نهج محايد وأيدولوجيا تتطوي على القيم الإنسانية العميقة والمشاركة. ف دعم حقوق الناس والحفاظ على رفاههم هو الغرض من الحوكمة. ولضمان مساءلة جميع العناصر المسؤولة عن اختراق القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ينبغي اعتماد مزيد من الإجراءات لحمايتها على أن تكون مبادئ التصميم متوافقة أخلاقياً مع حقوق الإنسان. وتكون مبادئ حقوق الإنسان نفسها مناسبة لتصميم التطبيقات والتقنيات. لإعادة بناء أسس الأمل في ظل إضرابات وحروب معقدة. وقد حددت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أربعة حقوق أساسية ينبغي تطويرها هي؛ السلام والأمن، والتحول الرقمي، واقتصادتنا، والنظام الإيكولوجي (الحق في بيئة نظيفة) بما يتناسب مع توظيف التكنولوجيا في حقوق الإنسان لتنمية مستدامة. ولذلك ظهرت مصطلحات جديدة منها الإنسانية الرقمية لتحقيق التقارب بين التكنولوجيا والقيم والاحتياجات الإنسانية والتفاعل الاجتماعي مع الذكاء الاصطناعي لخلق مجتمع إنساني وعادل كما أوضح (Nikitenko & Others, 2025).

(3) المناقشة العامة: وقد ظهر تصور النقاش العام كحل ثالث لحوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان بنسبة (16.3%). وفيها يرى الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية عينة الدراسة أن المناقشة العامة حول إيجابيات الذكاء الاصطناعي وسلبياته في حقوق الإنسان أحد أهم سبل الحل. وتتعدد صور المناقشة العامة التي تم طرحها؛ منها انجاز أول كتاب قواعد شامل لقانون الذكاء الاصطناعي بالعالم في خريف 2024 كدليل للناس حول الموضوع بعد تصاعد النزاعات الاستبدادية وتراجع الحرية العالمية في 2023 وفقاً لـ (فريدم هاوس). وتزايد الحوادث المعادية للسامية والمسلمين بعد استخدام الذكاء الاصطناعي الذي يولد القلق وعدم اليقين. ويهدف النقاش العام إلى إحياء روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحيويته لأنها تشكل اللغة المشتركة للإنسانية المشتركة. في ظل الذكاء الاصطناعي الذي يطمس الحقيقة أحياناً ويدمر الخيال ويؤدي إلى تفاقم مخاطر لا تزال مجهولة. ويوجد مدرستان للنقاش الفكري العام؛ الأولى، تؤمن بالتنظيم الذاتي والتقييم الذاتي من قبل مطوري الذكاء الاصطناعي. والثانية، تدمج حقوق الإنسان في دورة حياة الذكاء الاصطناعي عبر إنشاء هيئة استشارية دولية معنية بالتكنولوجيا الجديدة شديدة الخطورة. فمن الممكن أن يعود الذكاء الاصطناعي بفوائد جمة على البشرية، لكن ينبغي التأكد من أن الفوائد تفوق المخاطر وأننا نستطيع فرض الحدود اللازمة للحد من مخاطره، لأنه يساعد في تعزيز الحكم الاستبدادي وتشغيل أسلحة فتاكة ذاتية القيادة والسيطرة على المجتمعات وفرض الرقابة عليها. مع التأكيد على أن حقوق الإنسان لم تقش بل ازدهرت السواخروعدم الانصات للتحذيرات المتعلقة بها هو ما أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم، والنزاعات تندلع عندما يتم انتهاك حقوق الإنسان. لذلك يجب ترسيخ حقوق الإنسان في صميم الحوكمة وتعميم النقاش حولها، وأن تبدأ من الداخل، وترسخ في صميم عمل كل موظف كما نسعى لذلك في الاقتصاد، فتصبح مبادئ حقوق الإنسان محل نقاش عام وحاضرة في أذهان الأفراد لتقييم آثار الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Stahl & Others, 2023) على الخبراء الذين أكدوا على أن النقاش العام لأخلاقيات وحقوق الإنسان في الذكاء الاصطناعي مفيد ويساعد في إعادة صياغة هذه الحقوق بقوة تناسب طبيعة النظم البيئية لهذه التقنيات.

(4) الاستعداد التكنولوجي للتغيرات: ويظهر تصور التطور والاستعداد التكنولوجي كحل رابع لحوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان بنسبة (15.3%). حيث رأى الخطاب الاتصالي لمنظمتي حقوق الإنسان أن من حلول الحوكمة هو الاستعداد التكنولوجي للتغيرات السريعة والمتعاقبة للذكاء الاصطناعي وذلك من خلال توفير وفهم التقنيات التي تواجه هذه التغيرات. فيتم تصميم برنامج لمنع المراقبة غير القانونية والحد من استخدام التكنولوجيا في إسكات النشاط وإعادة كتابة الشفرة لضمان حقوق الإنسان وعدم برمجة التمييز والتحيز وتعقب

المخالفات ونشرها عبر برامج التكنولوجيا. وعلى حد تعبير منظمة الأمم المتحدة (اتقان السحر) وتقصّد بذلك الذكاء الاصطناعي، وتصميم حقوق الإنسان في برامجها، ووضع الإطار المعياري المؤسسي الدولي لتنظيم هذه الفوضى. فقطورات الذكاء الاصطناعي تقدّم فرصاً غير مسبقة في التمتع بحقوق الإنسان والمساهمة في إنقاذ خطة عام 2030. وقد أوضحت القمة العالمية السنوية الخامسة للذكاء الاصطناعي من أجل الخير والتي عقدت في جنيف بسويسرا من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات أهمية الذكاء الاصطناعي لكن ينبغي أن نضمن أن يعود تطويره بالفائدة على الجميع وينبغي حوكمته لمنع انتهاكات الحقوق الناجمة عنه من خلال الاستعداد التكنولوجي الجيد وإجادة التعامل مع تغيراته. وهو ما أوضحتته دراسة (Chatterjee & OTHERS, 2021) التي أكدت على أهمية أن يكون لدينا فريق مؤهل ومتيقظ لأضرار الذكاء الاصطناعي وخبرات كافية مع مسؤولية التعامل مع النظم لتحديد واختيار النظم المفتوحة غير المعقدة الأفيد للمجتمع.

(5) الحظر العالمي: ويظهر تصور المنع العالمي أو التعليق للتكنولوجيا لكونها تضر بالحقوق العامة كحل خامس لحوكمة الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان بنسبة (14.9%). وتزداد مطالبة الخطاب الاتصالي بالحظر العالمي كحل في التكنولوجيا الخطرة التي تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فنجدته يطالب بحظر عالمي على بيع واستخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه لأغراض المراقبة وهذا ما فعلته منظمة العفو الدولية مع البرلمان الأوروبي وطالبته بحظر التكنولوجيا الخطرة في قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي. وأيضاً تطبيقات التعرف على الوجه المدعومة بالذكاء الاصطناعي وكاميرات المراقبة العامة والمراقبة البيومترية لإضرارها بحقوق الإنسان والفضاء المدني وسيادة القانون. مع المطالبة بإعداد قائمة واضحة بالأدوات عالية المخاطر طبقاً لاستخدامها حول العالم، وحظر أنظمة المراقبة التطفلية بحجة الحفاظ على الأمن الوطني، وحظر التعرف المباشر أو اللاحق على الوجه في الأماكن العامة المتاحة للجمهور. كما طالبت منظمة العفو الدولية بحظر صريح وملزم من قبل السلطات الدنماركية لاستخدام البيانات المتعلقة بالصلوات الأجنبية، وعدم السماح بتوريد أجهزة أو برامج لتستخدمها إسرائيل في ترسيخ نظام الأبارتهايد الرقمي من تكنولوجيا التعرف على الوجه وترسيخ الهيمنة الإسرائيلية. كما طالبت منظمة الأمم المتحدة بوقف بيع واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تشكل خطراً جسيماً يهدد حقوق الإنسان إلى أن يتم اعتماد الضمانات الملزمة والحظر للحفاظ على الحياة الشخصية للمواطنين ويكون ذلك بالمنع أو التعليق لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي لا تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. فكلما كانت التقنية مضرّة جاء الخطاب بالحظر أو التعليق لحين وضع قواعد للتعامل معها، وقد كانت منظمة العفو الدولية أكثر اهتماماً بالحظر العالمي مقارنة بمنظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهذا ما أوضحه بحث (Barkane & Buka, 2025) حيث يسعى الإطار القانوني الأوروبي الجديد لوضع دور حاسم للجهات الإشرافية والرقابية في حماية الحقوق الأساسية بالحظر أو المنع لعدم الإضرار بالإنسان.

(6) تمكين احترام الأخلاقيات: وظهر تصور تمكين أخلاقيات حقوق الإنسان كحل سادس لحوكمة الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان بنسبة (8.9%). وهو أن تكون الأخلاقيات جزء من برمجة التطبيقات والتقنيات بما يضمن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان كجزء من مدرسة التنظيم الذاتي لحقوق الإنسان داخل تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وذلك ببناء أنظمة ذكاء اصطناعي قائمة على أخلاقيات حقوق الإنسان. ولذلك طلب مفوض الأمم المتحدة من (إيلون ماسك) ترسيخ حقوق الإنسان في صميم إدارته وقيادته لتطبيق منصة (X) تويتر سابقاً. وركز في طلبه على ستة مبادئ هي؛ حماية حرية التعبير في جميع أنحاء العالم. وعلم للجميع بأنها ليست بتفويض مطلق. وما من مكان على تويتر للكراهية والتحرّيش على التمييز أو الأعمال العدائية والعنف. وأن الشفافية أساسية وحماية الخصوصية واجبة والخبرات اللغوية والسياقية ليست اختيارية. إضافة إلى اعتماد حواجز حماية فعّالة من قبل الحكومات والشركات تساعد في الحد انتشار اللا أخلاقيات. وتضمن التطبيقات والتقنيات لهذه الأخلاقيات لضمان احترامها بين الأفراد وعدم انتهاك حقوق الأفراد بدعوى حرية التعبير المطلقة. ويمكن فعل ذلك من خلال برمجة الخوارزميات ودعمها بالأخلاقيات والمبادئ، كما فعلت شركة (ميتا) بتكويد بعض المصطلحات في معالجة الحرب على غزة والتي كشفت عن تحيّزها ضد القضية، وبالتالي يمكن تكويدها لصالح حقوق الإنسان وليس ضدها. ولهذا فإن تمكين الأطر الأخلاقية أصبحت أمراً إلزامياً وليس خياراً؛ لحماية حقوق الإنسان في تطبيقات الذكاء الاصطناعي كما أوضح (Roumate, 2020).

(7) الشفافية الخوارزمية: ويظهر تصوّر شفافية الخوارزميات في تحليل واتخاذ القرار بمجال حقوق الإنسان كحل سابع لحوكمتها بنسبة (8.9%). حيث إن عدم الشفافية الخوارزمية وغموض تحليلات البيانات الضخمة قد يؤثر بالسلب على حقوق الإنسان. فمثلاً قد يكون تمثيل الذكور في قرار يخص المرأة أعلى من الإناث ويتعارض مع مصالح الذكور ما يتسبب في تكوين اتجاه بناءً على رغبات الذكور واتخاذ قرار غير واقعي ويضر بالإناث لعدم الشفافية الخوارزمية. وقد يحدث ذلك عندما يسيطر تيار أو اتجاه على منطقة صراعات مثلاً ويفرض رأيه كواقع تُبنى عليه قرارات المساعدة الإنسانية العالمية فيتم الإضرار باتجاه لصالح الآخر مع أن المساعدة للجميع وقد حدث ذلك في سوريا. ولذلك رأت المنظمات الحقوقية أنه ينبغي تفعيل حوكمة الخوارزميات في تقديم الخدمات العامة مع غياب التدابير المعيارية، فالحكومات أحياناً تعتمد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي في صنع القرار رغم التحيز وعدم الشفافية فيه. وذلك من خلال المحول التوليدي المدرب مسبقاً وبرمجيات تحليل البيانات والتقنيات البيومترية، وينبغي إتاحة التقنيات للجميع وتمكين ذوي الهمم منها وخاصة الذكاء الاصطناعي التوليدي واستعماله في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتطوير تطبيق (EnvironmentGPT) الميثاق الرقمي العالمي كآلية استشارية رقمية لحقوق الإنسان. لأن تخزين البيانات وتحليلها والمراقبة الجماعية كما تفعل منصة (X) ينال من خصوصية المستخدمين؛ ولذلك فقد وجه أمين عام مفوضية الأمم المتحدة رسالة مفتوحة إلى الاتحاد الأوروبي بشأن الذكاء الاصطناعي في التصنيفات شديدة الخطورة لفرض إجراءات صارمة على المراقبة البيومترية وتقييم الأثر على الحقوق الأساسية وتطوير المعايير الدولية ووضع منهج كلي وشامل لإزاء التقنية، فالشفافية الخوارزمية تدعم اتخاذ قرار سليم وتبني الثقة لدى الناس، وكذلك تضمن التوزيع العادل لفوائد الذكاء الاصطناعي وعدم إهمال الفئات السكانية الضعيفة وهو ما أكد عليه (Farahani & Ghasemi, 2024) ، واتفق معه (Van Norren, 2023) في دراسته على أفريقيا.

وتؤدي عوامل الحوكمة أدواراً حاسمة في تعزيز جاهزية الذكاء الاصطناعي وتضمن تهيئة السياسات واللوائح والبيئة المواتية ما يعزز ثقة الجمهور والاستخدام الأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، من أجل تنمية مستدامة في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. وينبغي الاهتمام مستقبلاً بكيفية تأثير إصلاحات الحوكمة المختلفة داخل الاتحاد الأوروبي على جاهزية الذكاء الاصطناعي في القطاعات العامة (Socol & Iuga, 2024). كما يزداد الطلب على تحويل المبادئ الأخلاقية إلى ممارسة من خلال حوكمة الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك فإن مجموعة الحوكمة الأفريقية ناشئة وتحدد تحدياتها في أربعة موضوعات (Birkstedt & Others, 2023) :

- التكنولوجيا وتشمل البيانات والخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي.
 - أصحاب المصلحة والسياق من داخل الإنترنت وخارجه والسياق الاجتماعي السياسي.
 - التنظيم من حيث الصعوبة والسهولة.
 - العمليات من حيث الرقابة والمراجعة وتقييم الأثر في ظل فهم محدود بها.
- وتمثل التحديات الأربعة السابقة الأطر العامة التي فسرتها التفاصيل التحليلية للدراسة الحالية لوضع حلول واقعية لحوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان.

النتائج العامة للدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج العامة نلخصها في الآتي:

- الخطاب الاتصالي للموقع الإلكتروني الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أكثر تناولاً لقضية حوكمة الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان حيث جاء بنسبة (60.9%) مقارنة بالموقع الإلكتروني لمنظمة العفو الدولية الذي جاء بنسبة (39.1%)، كما أن عام 2023 هو أعلى السنوات اهتماماً بالقضية حيث جاء بنسبة (51.0%)، وأن الحقوق الأساسية للأفراد هي القضية الفرعية الأولى بنسبة (57.4%) في حين جاءت قضية الديمقراطية لتنمية مستدامة بنسبة (10.4%) في الترتيب الأخير، وكانت حدود التناول للدول في المقدمة بنسبة (70.8%) وآخرها لمنظمات حقوقية وهيئات متخصصة بنسبة (12.9%).
- التصورات السلبية حول توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان هي الأعلى بالخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية عينة الدراسة بنسبة (76.2%)، تليها التصورات الإيجابية التي جاءت بنسبة (12.4%)، ثم الإثنيين معاً بنسبة (11.4%)، وكان النقد هو أكثر أساليب التناول للموضوعات بنسبة (68.8%)، والاستشهاد بوقائع وأحداث أكثر مسارات البرهنة استخداماً بنسبة (32.7%) وآخرها البراهين التاريخية بنسبة (3.5%).
- المنظمة الحقوقية هي أكثر القوى الفاعلة في تشكيل تصورات الخطاب الاتصالي نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي بنسبة (33.2%)، وأقلها الخبراء بنسبة (5.5%). وأكثر أنواع التقنية تناولاً في الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية هي الخوارزميات وروبوتات الدردشة بنسبة (30.2%) وأقلها هي الأنظمة العسكرية الذكية بنسبة (6.9%).
- تواجه حوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان أربعة تحديات أولها؛ الافتقار إلى التحكم في أنظمة الذكاء الاصطناعي بنسبة (40.6%)، وآخرها الرغبة في تحقيق المنافع التجارية بنسبة (19.3%). وأول المبادئ التي تعتمد المنظمات الدولية عليها كسبب ضروري للحوكمة هي احترام استقلالية الإنسان بنسبة (32.7%) ثم منع الضرر بنسبة (31.2%).
- قدّم الخطاب الاتصالي للمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان سبعة حلول لحوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمالها هي: تطوير أدوات للسيطرة والتأثير، وتطوير مبادئ حقوق الإنسان، والمناقشة العامة، والاستعداد التكنولوجي للتغيرات، والحظر العالمي للتقنيات الخطرة، وتمكين احترام الأخلاقيات، الشفافية الخوارزمية.

مقترحات :

في إطار ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تقترح الآتي:

- إجراء المزيد من الدراسات العربية والمصرية المتتابة حول تأثيرات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان في المجالات والقطاعات المختلفة لمواكبة التأثيرات المتغيرة للتقنيات وإثراء المشاركة العربية في تطوير النظم العالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي وحماية المجتمع المصري من مخاطره.
- إقامة مركز وطني تكنولوجي لتقييم ومتابعة تأثيرات تقنيات الذكاء الاصطناعي المختلفة على الفرد والمجتمع المصري وتزويده بأحدث التقنيات المساعدة في تنفيذ المهام.
- تشكيل بيت خبرة عالمي من المتخصصين في الذكاء الاصطناعي وممثلي الشركات التكنولوجية وخبراء النظم القانونية المستحدثة لتطوير مبادئ ونظم وأدوات ومعايير ضابطة لاستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على المستوى الفردي والجمعي تواكب التطورات العالمية.
- إقامة ودعم مبادرات وطنية لتعلم الذكاء الاصطناعي ونشر أخلاقيات التعامل مع التقنيات تساعد خطة الانتشار التعليم النظامي وتعزز التعلم الآلي والتعلم بالأقران.

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد الحياي (2023). الأبعاد الفلسفية لمبدأ سيادة القانون الدولي العام؛ دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، (12) 44، 326 – 356.
- اسماعيل محمد (2023). دور تقنية البلوك تشين في الحد من جريمة غسل الأموال. المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، (15) 3، 49 – 69.
- بلحسن البحاوي (2018). الخطاب الإعلامي بين صنع التطرف ومعالجة الانحراف. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 4، 245 – 256.
- بهاء الدين قناذية (2020). دور المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة المخاطر الدولية، ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 45 قالمة، 23 – 24.
- حبيب مجبر (2020). مساهمة الخطاب الاتصالي للعلاقات العامة في نشر الوعي الصحي على ضوء انتشار جائحة كورونا. مجلة المدونة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، (7) 2، 107 – 126.
- دعاء الصعيدي (2019). فاعلية الخطاب الإعلامي الأزهر في مكافحة التعصب الديني وتعزيز التسامح- دراسة تحليلية. مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، 51، 895 – 972.
- رباب عبد المنعم (2018). تحليل أخلاقيات الخطاب الإعلامي في المواقع الإخبارية الإلكترونية – دراسة في إطار نظرية أخلاقيات الخطاب. المجلة العلمية لبحوث الصحافة، (14) 1، 395 – 449.
- عبد الرحمن غنيم (2024). تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان في العمل الأمني. مجلة الفقه والقانون، 135، 49 – 72.
- قدري عبد المجيد (2023) الخطاب الإعلامي التفاعلي الإلكتروني لمجلس وزراء الداخلية العرب حول قضايا التعاون الأمني العربي. المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 25، 193 – 241
- مراد كواشي (2021). الجرائم ضد الإنسانية وآثارها على تطبيق القانون الدولي الإنساني و تحقيق السلم و الأمن الدوليين. مجلة دراسات، (12) 1، 251 – 279.
- مروة مجيد (2023). المسؤولية الدولية للمنظمات الحكومية عن أضرار الفضاء الخارجي. مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، (5) 1، 1073 – 1093.
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998): المادة (7) الذي تم تنفيذه في 2002.
- هالة طاهر (2024). الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي في مصر: التحديات والفرص. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (36) 2، 611 – 639.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ahmad, N., Ali, A. W., & bin Yussof, M. H. B. (2025). The Challenges Of Human Rights In The Era Of Artificial Intelligence. UUM Journal of Legal Studies, 16(1), 150-169.
- Attard-Frost, B., Brandusescu, A., & Lyons, K. (2024). The governance of artificial intelligence in Canada: Findings and opportunities from a review of 84 AI governance initiatives. Government Information Quarterly, 41(2), 101929.
- Bakiner, O. (2023). The promises and challenges of addressing artificial intelligence with human rights. Big Data & Society, 10(2), 205.
- Barkane, I., & Buka, L. (2025). Prohibited AI surveillance practices in the Artificial Intelligence Act: promises and pitfalls in protecting fundamental rights. In Critical Perspectives on Predictive Policing (pp. 110-129). Edward Elgar Publishing.
- Birkstedt, T., Minkkinen, M., Tandon, A., & Mäntymäki, M. (2023). AI governance: themes, knowledge gaps and future agendas. Internet Research, 33(7), 133-167.
- Brusylovska, O., & Maksymenko, I. (2023). Analysis of the media discourse on the 2022 war in Ukraine: The case of Russia. Regional Science Policy & Practice, 15(1), 222-236.
- Burinskienė, A., & Seržantė, M. (2022). Digitalisation as the Indicator of the Evidence of Sustainability in the European Union. Sustainability, 14(14), 8371.
- Camilleri, M. A. (2024). Artificial intelligence governance: Ethical considerations and implications for social responsibility. Expert systems, 41(7), e13406.
- Chatterjee, S., Sreenivasulu, N. S., & Hussain, Z. (2021). Evolution of artificial intelligence and its impact on human rights: from sociolegal perspective. International Journal of Law and Management, 64(2), 184-205.
- Dafoe, A. (2018). AI governance: a research agenda. Governance of AI Program, Future of Humanity Institute, University of Oxford: Oxford, UK, 1442, 1443.
- de Miguel Beriain, I., & de Miguel, L. I. A. (2024). Use of AI Tools for Forensic Purposes: Ethical and Legal Considerations from an EU Perspective. In Driving Forensic Innovation in the 21st Century: Crossing the Valley of Death (pp. 147-164). Cham: Springer International Publishing.
- Farahani, M., & Ghasemi, G. (2024). Artificial intelligence and inequality: Challenges and opportunities. Int. J. Innov. Educ, 9, 78-99.

- Ferrara, E. (2024). GenAI against humanity: Nefarious applications of generative artificial intelligence and large language models. *Journal of Computational Social Science*, 7(1), 549-569.
- Fletcher, R. R., Nakeshimana, A., & Olubeko, O. (2021). Addressing fairness, bias, and appropriate use of artificial intelligence and machine learning in global health. *Frontiers in artificial intelligence*, 3, 561802.
- Formosa, P. (2021). Robot autonomy vs. human autonomy: social robots, artificial intelligence (AI), and the nature of autonomy. *Minds and Machines*, 31(4), 595-616.
- Greenstein, S. (2022). Preserving the rule of law in the era of artificial intelligence (AI). *Artificial Intelligence and Law*, 30(3), 291-323.
- James, M. (2024). The Ethical and Legal Implications of Using Big Data and Artificial Intelligence for Public Relations Campaigns in the United States. *International Journal of Communication and Public Relation*, 9(1), 38-52.
- Kan, C. H. (2024). Artificial intelligence (ai) in the age of democracy and human rights: normative challenges and regulatory perspectives. *International Journal of Eurasian Education and Culture*, 9(25), 145-166.
- Kant, I. (2011). Immanuel Kant, *Groundwork for the Metaphysics of Morals* (1785).
- Katuu, S. (2022). Blockchain innovations and the contribution of the intergovernmental organizations. *Global Knowledge, Memory and Communication*, (ahead-of-print).
- Lane, L. (2023). Artificial intelligence and human rights: corporate responsibility under international human rights law. In *Artificial intelligence, social harms and human rights* (pp. 183-205).
- Lao, Y., & You, Y. (2024). Unraveling generative AI in BBC News: application, impact, literacy and governance. *Transforming Government: People, Process and Policy*.
- Marcus, G., & Reuel, A. (2023). The world needs an international agency for artificial intelligence, say two AI experts. *The Economist*, April, 18, 2023.
- Martsenko, N. (2022). Artificial intelligence and human rights: a scientific review of impacts and interactions. *Studia Prawnoustrojowe*, (58).
- Masakowski, Y. R. (2020). Artificial intelligence and the future global security environment. In *Artificial Intelligence and Global Security: Future Trends, Threats and Considerations* (pp. 1-34). Emerald Publishing Limited.

- Mill, J. S. (2016). Utilitarianism. In *Seven masterpieces of philosophy* (pp. 329-375). Routledge.
- Mohammadi, H., Boccia, F., & Tohidi, A. (2023). The relationship between democracy and economic growth in the path of sustainable development. *Sustainability*, 15(12), 9607.
- Murray, D. (2023). Adapting a Human Rights-Based Framework to Inform Militaries' Artificial Intelligence Decision-Making Processes. *Louis ULJ*, 68, 293.
- Nam, B. H., & Bai, Q. (2023). ChatGPT and its ethical implications for STEM research and higher education: a media discourse analysis. *International Journal of STEM Education*, 10(1), 66.
- Nguyen, D., & Hekman, E. (2024). The news framing of artificial intelligence: a critical exploration of how media discourses make sense of automation. *AI & society*, 39(2), 437-451.
- Nie, M. (2024, May). Artificial Intelligence: The Biggest Threat to Democracy Today?. In *Proceedings of the AAAI Symposium Series* (Vol. 3, No. 1, pp. 376-379).
- Nikitenko, V., Voronkova, V., Oleksenko, R., Kyvliuk, O., Klochek, L., Koliada, N., ... & Drachuk, M. (2025). Developing the Concept of Digital Humanism as Human Interaction with Artificial Intelligence. *Pakistan Journal of Life & Social Sciences*, 23(1).
- Pons, W. I., Lord, J. E., & Stein, M. A. (2022). Disability, human rights violations, and crimes against humanity. *American Journal of International Law*, 116(1), 58-95.
- Qandeel, M. (2024). Facial recognition technology: regulations, rights and the rule of law. *Frontiers in big Data*, 7, 1354659.
- Ramanathan, R., & Hoon, T. B. (2015). Application of Critical Discourse Analysis in Media Discourse Studies. *3L: Southeast Asian Journal of English Language Studies*, 21(3).
- Raso, F. A., Hilligoss, H., Krishnamurthy, V., Bavitz, C., & Kim, L. (2018). Artificial intelligence & human rights: Opportunities & risks. *Berkman Klein Center Research Publication*, (2018-6).
- Reinsberg, B. (2019). Blockchain technology and the governance of foreign aid. *Journal of Institutional Economics*, 15(3), 413-429.
- Rodrigues, R. (2020). Legal and human rights issues of AI: Gaps, challenges and vulnerabilities. *Journal of Responsible Technology*, 4, 100005.

- Roumate, F. (2020). Artificial intelligence, ethics and international human rights law. *The International Review of Information Ethics*, 29.
- Ruzafa, M. C. (2021). Blockchain as a chain for humanitarian aid: transforming the lives of refugees (Master's thesis).
- Scarre, G. (2020). *Utilitarianism*. Routledge.
- Sen, A. (2017). Elements of a theory of human rights. In *Justice and the capabilities approach* (pp. 221-262). Routledge.
- Sharma, P., & Joshi, A. (2020). Challenges of using big data for humanitarian relief: lessons from the literature. *Journal of Humanitarian Logistics and Supply Chain Management*, 10(4), 423-446.
- Sobirjonovna, S. M. (2024). INTERNATIONAL ORGANIZATIONS. In *Proceedings of International Educators Conference* (Vol. 3, No. 1, pp. 16-19).
- Socol, A., & Iuga, I. C. (2024). Addressing brain drain and strengthening governance for advancing government readiness in artificial intelligence (AI). *Kybernetes*, 53(13), 47-71.
- Socol, A., & Iuga, I. C. (2024). Addressing brain drain and strengthening governance for advancing government readiness in artificial intelligence (AI). *Kybernetes*, 53(13), 47-71.
- Stahl, B. C., Brooks, L., Hatzakis, T., Santiago, N., & Wright, D. (2023). Exploring ethics and human rights in artificial intelligence—A Delphi study. *Technological Forecasting and Social Change*, 191, 122502.
- Suleimanova, S. (2024). Comparative Legal Analysis of the Role of Artificial Intelligence in Human Rights Protection: Prospects for Europe and the Middle East. *Pakistan Journal of Criminology*, 16(3).
- Suleimanova, S. (2024). Comparative Legal Analysis of the Role of Artificial Intelligence in Human Rights Protection: Prospects for Europe and the Middle East. *Pakistan Journal of Criminology*, 16(3).
- Van Dijk, T. A. (2013). Ideology and discourse. *The Oxford handbook of political ideologies*, 175-196.
- Van Norren, D. E. (2023). The ethics of artificial intelligence, UNESCO and the African Ubuntu perspective. *Journal of Information, Communication and Ethics in Society*, 21(1), 112-128.

- van Toorn, G., & Scully, J. L. (2024). Unveiling algorithmic power: Exploring the impact of automated systems on disabled people's engagement with social services. *Disability & Society*, 39(11), 3004-3029.
- Velasco, C. (2022, May). Cybercrime and Artificial Intelligence. An overview of the work of international organizations on criminal justice and the international applicable instruments. In *ERA Forum* (Vol. 23, No. 1, pp. 109-126). Berlin/Heidelberg: Springer Berlin Heidelberg.
- Wang, H. (2024). Research on Artificial Intelligence-Assisted Sentencing Pitfalls and Prevention-Taking Generative Artificial Intelligence ChatGPT as a Perspective. *World Scientific Research Journal*, 10(2), 57-71.
- Worsdorfer, M. (2024). Mitigating the adverse effects of AI with the European Union's artificial intelligence act: Hype or hope?. *Global Business and Organizational Excellence*, 43(3), 106-126.
- Zerfass, A., Hagelstein, J., & Tench, R. (2020). Artificial intelligence in communication management: a cross-national study on adoption and knowledge, impact, challenges and risks. *Journal of Communication Management*, 24(4), 377-389.
- <https://www.amnesty.org/ar/>
- <https://www.ohchr.org/ar/about-us>
- <https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>